



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية الموسومة بـ:

أثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

رملي محمد

إعداد الطالبة:

علو يمينة

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة	الأستاذ.....
مشرفا ومقررا	جامعة سعيدة	الأستاذ: د.رملي محمد
مناقشا	جامعة	الأستاذ.....

السنة الجامعية : 2020/2019



شكر و عرفان

الشكر لله كثيرا والحمد لله كثيرا على كل شيء يأتي من عنده
أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "رملي محمد" لقبوله
الإشراف على المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم يخل عليا بها
راجية من المولى عز وجل له التوفيق
إلى من ساهم في مساعدتي من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل
إلى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي
إلى غاية هذه المرحلة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين خفضهم الله

إلى جميع أفراد العائلة

إلى جميع أساتذتي الكرام

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسمة

شكر

إهداء

.....	فهرس المحتويات
.....	فهرس الجداول
.....	فهرس الأشكال
.....	المقدمة العامة

الفصل الأول: الايطار النظري للتضخم

02	تمهيد
02	1-عموميات حول التضخم
04	1-1- تعريف التضخم وأنواعه
08	1-2- أسباب التضخم وأثاره
14	1-3- وسائل معالجة التضخم
18	2- النظريات المفسرة للتضخم
18	2-1- النظرية الكمية للنقود
19	2-2- نظرية تعادل القوة الشرائية
21	2-3- نظرية مقارنة الأصول المالية
.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التضخم وقيمة العملة

.....	تمهيد
27	1- محددات التضخم
27	1-1- التمايز في أسعار الصرف
30	1-2- التمايز في اسعار الفائدة
31	1-3- الميزان التجاري - الاستثمار الأجنبي المباشر - و غ مباشر

.....	المحفظة المالية	4-1
40.....	الاستقرار السياسي والاداء الاقتصادي	5-1
43.....	المضاربة	6-1
47.....	السياسة النقدية والسياسة المالية والعلاقة بين التضخم وسعر الصرف	2-
47.....	السياسة النقدية	1-2
51.....	السياسة المالية	2-2
52.....	العلاقة بين التضخم وسعر الصرف	3-2
.....	خلاصة الفصل	

الفصل الثالث: اثر التضخم على قسمة الدينار الجزائري

.....	تمهيد	
57.....	سعر الصرف الدينار والتضخم في الجزائر	1-
57.....	مراحل سياسة سعر الصرف في الجزائر	1-1
62.....	مراحل التضخم في الجزائر	2-1
67.....	نموذج الدراسة	3-1
67.....	تعريف وبناء معطيات الدراسة	4-1
72.....	دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	5-1
74.....	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	6-1
75.....	تقدير معلمات الاجل الطويل	7-1
76.....	تقدير نموذج تصحيح الخطا	8-1
77.....	تشخيص البواقى	9-1

قائمة الاشكال والجداول:

الفصل الاول:

الاشكال:

الشكل 1/1 منحنى التضخم الجامح.....4

5.....	الشكل 2/1 منحنى التضخم الزاحف.....
6.....	الشكل 3/1 منحنى التضخم المكبوت.....
	الفصل الثاني
	الجدول:
22.....	الجدول 1/2.....
23.....	الجدول 2/2.....
	الاشكال:
27.....	الشكل 1/2 منحنى تاثير التضخم على سعر الصرف.....
	الفصل الثالث
58.....	الجدول 1/2 مراحل تطور سعر الصرف خلال الفترة 1970-1987.....
59.....	الجدول 2/2 مراحل تطور سعر الصرف خلال الفترة 1987-1995.....
61.....	الجدول 3/2 مراحل تطور سعر الصرف خلال الفترة 1996-2019.....
63.....	الجدول 4/2 مراحل تطور التضخم خلال الفترة 1970-1987.....
64.....	الجدول 5/2 مراحل تطور التضخم خلال الفترة 1987-2004.....
64.....	الجدول 6/2 مراحل تطور التضخم خلال الفترة 2004-2013.....
65.....	الجدول 7/2 مراحل تطور التضخم خلال الفترة 2013-2019.....
69.....	الجدول 1/3 النتائج الاولى لاختبار ADF.....
70.....	الجدول 2/3 النتائج النهائية لمرشح الفروقات الاولى لاختبار ADF.....
71.....	الجدول 3/3 نتائج تقدير النموذج ARDL.....
74.....	الجدول 4/3 نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.....
74.....	الجدول 5/3 نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الاخطاء العشوائية.....
75.....	الجدول 6/3 نتائج مقدرات معلمات الاجل الطويل.....
76.....	الجدول 7/3 نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطا.....
	الاشكال:

72.....	الشكل 1/3 نتائج تحديد فترة الابطاء للمتغيرات
72.....	الشكل 2/3 دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي
73.....	الشكل 3/3 اختبار التوزيع الطبيعي
	الشكل 3/3 اختبار التوزيع الطبيعي للمجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي
	.74
78.....	خلاصة الفصل
80.....	خاتمة عامة
87.....	قائمة المراجع
	الملاحق.
	ملخص.

المقدمة العامة

المقدمة :

يعتبر التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فهي تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب هاته المشكلة وتقليل الأضرار الناجمة عنه، وفي كثير من الأحيان .تواجه حكومة الدول التي تعاني من الضغوط التضخمية .العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة الحكومة لهذه المشكلة وفي ظل تعاقب النظريات الاقتصادية وتطور معالم النظام الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى أصبح الانفتاح التجاري من أهم سماته،الذي ساهم في تنامي وتطور المبادلات التجارية بين الدول مما زاد من درجة المخاطرة . التي تتعرض لها هذه الدول خاصة من الناحية الاقتصادية باعتبار أن هذه المعاملات تتم من خلال وسيط نقدي والمتمثل في العلاقة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية في صورة سعر الصرف ،وبناء على ما سبق أن مؤشر التضخم من بين أهم المؤشرات الاقتصادية .التي تنعكس آثارها على بقية المتغيرات الاقتصادية كقيمة العملة .

وباعتبار أن الجزائر ليست تتمتع التحولات والتطورات التي تشهدها الساحة العالمية نظرا إلى موقعها ، الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي الحساس أصبحت في مواجهة مباشرة مع الأزمات الاقتصادية التي لاتعرف بالحدود بين الدول في ظل العولمة والانفتاح التجاري ، مما اجبر الحكومة وفي مقدمتها السلطات النقدية ،أن تعطي أهمية كبيرة في محاولة خلق توازنات على مستوى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها تحقيق وتعزيز فرص النمو وحماية قيمة العملة الوطنية من خلال تطوير وكبح معدلات التضخم المحلية والمستوردة وعلى هذا الأساس يمكن وضع إشكالية لدراستنا كالتالي :

• كيف يمكن للتضخم أن يؤثر على قيمة الدينار الجزائري

ويمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات على النحو التالي :

• ماهي الأدبيات النظرية المفسرة للتضخم .

• هل يؤثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري.

ولالإجابة على هذه التساؤلات يقتضي الأمر اقتراح مجموعة من الفرضيات لغرض إثباتها وهي كالتالي :

• يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية واجتماعية تتعدى آثاره السلبية انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى خلق اختلالات

على مستوى توازن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

• التضخم يؤثر على قيمة الدينار الجزائري.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث إلى احد أهم المواضيع الاقتصادية والمتعلقة بالتضخم خاصة أن هناك آراء مختلفة حول

طبيعة أثره على التضخم ، وبالرغم من ذلك فانه يكتسي أهمية من الآثار السلبية القوية التي تنعكس على أداء النشاط

الاقتصادي مما يستوجب على الحكومات والخبراء الاقتصاديين تشخيصه بصفة دورية للحد منه وتفادي الصدمات

التي تمز من توازن النظام النقدي للدولة .

ويتمثل الهدف من خلال تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على مستوى سعر

الصرف باعتباره من المؤشرات الاقتصادية الهامة وقاعدة حقيقية تبنى عليها أسس الاقتصاد الوطني ، مما تسمح لهذه

الدراسة بتقديم مجموعة من الاقتراحات والتحليلات المفسرة لهذه العلاقة يمكن أن تساعد السلطات الحكومية في رسم

سياساتها الاقتصادية .

ولمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث

الذي من خلاله يتم وصف النظريات المتعلقة بآثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري ، والمنهج التحليلي

لتحليل سياسة سعر الصرف والتضخم في الجزائر وفي الاخير تم الاعتماد على المنهج القياسي بهدف قياس هذه الظاهرة على العملة الوطنية، ومن بين الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع تم الاعتماد على البعض منها :

1. دراسة (عباس، 1990-2005) حول اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي.

هدف هذا البحث إلى تأكيد فرضية وبالتالي الوقوف على أخطاء السياسات الاقتصادية، المتخذة حينها ومحاولة وضع الحلول لمعالجتها، التي تتبع تكرار من خلال تبني سياسات اقتصادية نقدية ومالية متوازنة تعمل بشكل متكامل ليعكس أداء اقتصادي ينعكس بالتالي بشكل ايجابي على تحقيق استقرار في سعر الصرف. ومن بين النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة :

- أظهرت الدراسة وجود تأثير واضح للتضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي مقابل الدينار الأمريكي خلال المدة موضوعة البحث .

- كان لأوجه الإنفاق الحكومي غير المبرر من قبل النظام السابق والسياسات الاقتصادية الخاطئة الأثر البالغ في زيادة معدلات التضخم .

- انخفاض معدلات الناتج المحلي الإجمالي أثرت سلبا على معدل سعر الصرف الدينار /الدولار .

2. دراسة (خلاص، 2017-2018) تحت عنوان علاقة سعر الصرف بالتضخم في الجزائر دراسة تحليلية وتنبؤية في

أفاق 2022 ،هدفت هذه الدراسة إلى بناء توقعات لنمو الكتلة النقدية وحساب اثر النمو على التضخم ،والتنبؤ بمعدلات التضخم لفترة مستقبلية .وتمثلت نتائج هذه الدراسة في اختبار تأثير العلاقة بين عرض النقود والتضخم

في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 قامت بإضافة متغيرات إلى عرض النقود إلا أنها لم تكن معنوية .ولم

تعطيها نتائج جيدة لذلك تم الاستغناء عنها .تم إجراء اختبار التحول الهيكلي chow لمعرفة مدى استقرارية

المعلمات فوجد تحول هيكلية في الفترة 2000 فتم إعادة تقدير النموذج باستخدام الفترة 2001-2016 وبعد هذا التقرير استنتجت وجود علاقة طردية بين التضخم والعرض النقدي .

3. دراسة (طلحة، 2018-2019) تحت عنوان قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2017. وتمثلت نتائج هذ من اختبار جو هانس جسي لين للتكامل المشترك وجد متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، يدل هذا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، أي أنها لا تتباعد عن بعضها البعض في الأجل الطويل. .

4. دراسة (بني هاني، 2014-2015) حول اثر بعض المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لفترة (1990-2013) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المتغيرات النقدية على سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي . ومن بين نتائج هذه الدراسة.

- لا توجد علاقة بين معدل الكتلة النقدية وسعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لان نتائج النموذج لا تتبع النظرية الاقتصادية مما استدعى حذف هذا المتغير من النموذج .
- توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف وتضخم أسعار المستهلكين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية .
- باستخدام برنامج eviews وبالاعتماد على أسلوب المربعات الصغرى العادي، ومن خلال النموذج المعتمد القائم على اختبار العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدينار الأمريكي وكل من سعر البترول معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الميزان التجاري ، ثم التوصل إلى علاقة طردية بين متغير الدراسة .

5. دراسة (B.Imimole,A.Enoma) بعنوان تأثير انخفاض سعر الصرف على التضخم في نيجيريا في الفترة (1986-2008)، حيث استخدمت هذه الدراسة إجراء الاختبار المرتبط بالانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي ومن نتائج هذه الدراسة .

- يتأثر التضخم في نيجيريا بالمتغيرات التالية: سعر الصرف، عرض النقود، الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والتوقعات التضخمية.
- كلما زاد ناتج الاقتصاد من التضخم ينخفض التضخم، بسبب توفر المزيد من السلع في النظام.
- انخفاض قيمة النaira سلباً، وله تأثير كبير على المدى الطويل على التضخم في نيجيريا. وهذا يعني أن انخفاض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل التضخم في نيجيريا.
- وكذلك معدل التضخم في نيجيريا له تأثير تراكمي متأخر وبالتالي من الرغم من أهمية استهلاك نaira في ضمان تحسب إنتاج السلع.

محتويات الدراسة :

تبعاً لهذه المنهجية فإن الدراسة التطبيقية حددت بإطارين، فالأول إطار المكاني تحدد بالتضخم وقيمة الدينار الجزائري، وكون الحالة التطبيقية على الجزائر، أما الإطار الزمني فتمثل في تطور مراحل التضخم وسعر الصرف في الجزائر للفترة (1970-2019).

تضبط عملية البحث العلمي عدة مراحل تبدأ بتحديد الإشكالية ثم وضع الفرضيات وحتى يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة فرضياتها تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول. فصلين جانب نظري والفصل الثالث تطبيقي.

إذ تناول **الفصل الأول** جوانب ومفاهيم للتضخم، بما يلقي الضوء على مفردات موضوع الدراسة، وذلك عن طريق تقسيم الفصل إلى عنصرين بدءاً من مفاهيم التضخم وأنواعه وأسبابه وأثاره وأساليب معالجته وفي المرحلة الثانية تم التطرق إلى النظريات المفسرة لظاهرة التضخم من بينها: النظرية الكمية للنقود ونظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية مقارنة الأصول المالية.

أما الفصل الثاني فتضمن محددات التضخم والتمايز في أسعار الصرف وأسعار الفائدة والميزان التجاري والمحفظة المالية ثم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي والمضاربة وفي المرحلة الثانية تمثلت في السياسة النقدية والسياسة المالية والعلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

وأخيرا الفصل الثالث المتمثل في أثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري تم من خلاله دراسة مراحل تطور سعر الصرف والتضخم في الجزائر والرحلة الثانية دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتضخم

تمهيد:

يعتبر التضخم من بين أهم المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي عانت ومازالت تعاني منها كافة دول العالم النامية أو المتقدمة على حد سواء، مما يجعل منها مسألة ترتبط بكثير من الدراسات والأبحاث إضافة أنها تتدرج ضمن المرتكزات الأساسية التي تبنى عليها السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية وتشكل هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

وما يزيد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة من طرف صناع القرار والباحثين الاقتصاديين أنها تحدث اختلالا اقتصاديا يؤدي إلى فقدان التوازن بين مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها ظاهرة ديناميكية تحدث في قطاع معين وبسبب معين ناتج عن تفاعل عوامل نقدية وحقيقية وهيكلية سرعان ماتعدى أثارها الاقتصادية والاجتماعية إلى بقية القطاعات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ومن ثم إلى الاقتصاد الوطني ككل .

سوف نتطرق في هذا الفصل الى تعريف التضخم وانواعه واسبابه واثاره وأساليب معالجته وافي المرحلة الثانية
النضريات المفسرة له .

1-عموميات حول التضخم

1-1. تعريف التضخم وأنواعه

1-1-1.أولا: تعريف التضخم

تعددت تعاريف التضخم ومرجع ذلك التباين المتطور الذي تنطلق من خلاله تلك التعريفات .فهي وان
كانت جميعها تنبثق من متطور جزئي لظاهرة التضخم إلا أن بعضها .تمحور حول الجانب النقدي للتضخم ،فما
هو تعريفه من خلال أسبابه في حين ان آخرين تمركزوا حول الجانب ألسعري للظاهرة .فاتو بتعريف من خلال
أثار الظاهرة (شبكة، 2008 ،ص ص:79-80).

التضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه :فهو عبارة عن "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع
الأسعار "سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال ،عرض النقود ،الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان ،أو
من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي).

كما أن التضخم كظاهرة سعريه يمكن تعريفه من خلال آثاره :بأنه تواجد مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار .
وعليه فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعارأيا كان سبب الارتفاع (زيادة كمية النقود
،أو عدم التوازن بين حجم النقد المتداول والحجم السلعي).

لذلك وعلى الرغم من أن التعريف الشائع للتضخم بين عامة الناس هو "ارتفاع عام في مستوى الأسعار
"،لكن كلمة التضخم قد تحوي معان ومفاهيم عدة نورد منها ما يأتي :

أ- التضخم في الأسعار :وهو الارتفاع غير العادي وغير المؤلف في الأسعار(زياد وكيلان،2015،ص:188).

ب- التضخم في الدخل: ويمثل الارتفاع غير الطبيعي في مستويات دخول الأفراد ويقسم على تضخم الأجور، والتضخم في الأرباح .

ج- التضخم في النقد: ويشمل الزيادة الكبيرة والمستمرة في النقود المتداولة في الأسواق، بمعنى أن عرض النقد يصبح أكبر من الطلب عليه .

د- التضخم في التكاليف: ويقصد به الارتفاع غير المألوف الحاصل في أثمان عوامل الإنتاج في الأسواق .

1-1-2. أنواع التضخم

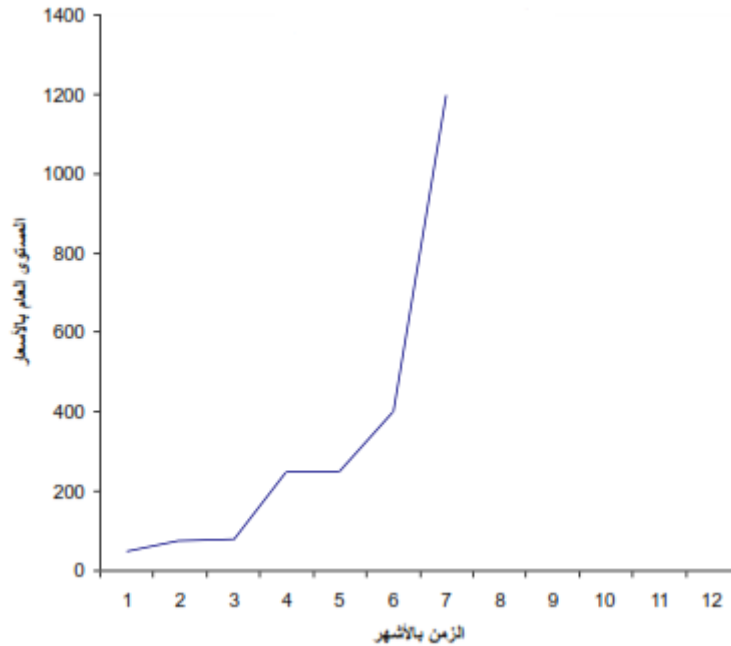
يمكن تحديد عدة أنواع للتضخم نذكر منها مايلي:

أ- التضخم الجامع:

يطلق على هذا النوع من التضخم أحيانا بالتضخم المفرط، والذي يعبر اخطر أنواع التضخم على الاقتصاد

القومي، ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة للظروف غير عادية التي قد يمر بها الاقتصاد القومي .

الشكل 1: منحنى التضخم الجامع

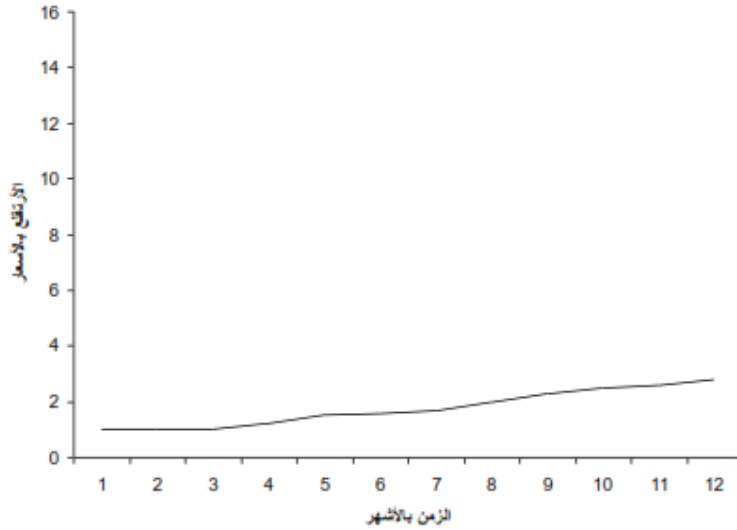


المصدر: (مشكور، 2012، ص. 15)

ب- التضخم الزاحف:

ويقصد به الارتفاع العام للأسعار بشكل متوسط وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين ،حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار كما في الاقتصاد ،ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات .بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية يمثل هذا التضخم تكون شديدة . (ميهوب، 2017،ص.10).

الشكل 2: منحنى التضخم الزاحف



المصدر: (مشكور، 2012، ص. 20)

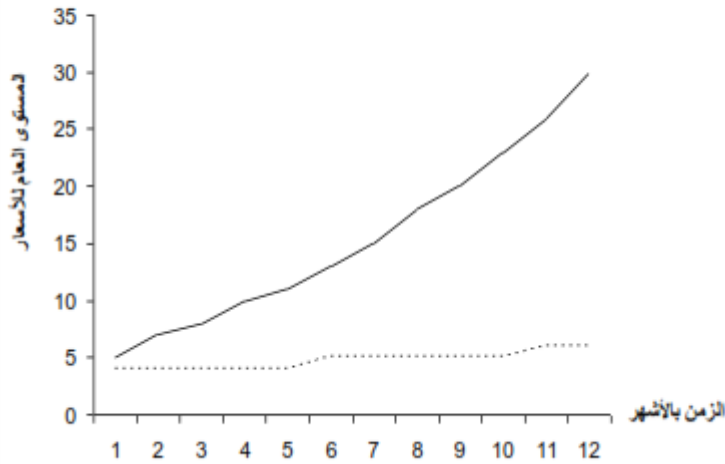
ج- التضخم من حيث تدخل الدولة به :

يمكن تقسيم التضخم حسب درجة وطريقة تدخل الدولة في تعديله إلى مايلي:

التضخم المكبوت (المقيد):

وهو التضخم الذي يمثل تلك الحالة التي تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق إتباع سياسات معينة تتمثل بفرض ضوابط وقيود تعد من الإنفاق الكلي وتمنع الأسعار من الارتفاع، في حين أن ذلك لا يمنع الأفراد عن جمع الموجودات النقدية وتحويلها إلى قوة شرائية كبيرة في وقت لاحق (صباح، 2005، ص: 9).

الشكل 3: منحني التضخم المكبوت



المصدر: (مشكور، 2012، ص. 20)

التضخم الطليق :

هو ارتفاع مستمر في الأسعار و الأجور والنفقات التي تتمتع شيء من المرونة، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي للسلع و الخدمات.

التضخم الكامن :

ويقصد به زيادة الدخل بشكل غير عادي دون إنفاقه على سلع الاستهلاك، وهذا نتيجة تدخل الدولة بإجراءات مختلفة مثل تحديد كمية السلع، المقتضات لكل فرد

د- التضخم من حيث المصدر :

ينقسم التضخم من حيث المصدر إلى: (بن عزة وبوهنة، 2013، ص. 10):

✓ تضخم جذب الطلب :

ويحدث عندما ترتفع الأسعار نتيجة لوجود فائض كبير في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي ،وقد يكون ذلك مؤقتا وقد يستمر

✓ تضخم التكاليف :

ويعبر عن ارتفاع التكاليف التي تتحملها الحكومة ،او المشروعات الإنتاجية.

✓ التضخم المستورد

يظهر هذا النوع من التضخم في اقتصاديات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحا على العالم الخارجي ويعود سبب بروز هذا النوع إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج .

هـ- أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية :

تتنوع الاتجاهات التضخمية حسب القطاعات الاقتصادية إلى ما يلي:

■ التضخم السلعي :

هو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار .

■ التضخم الربحي

هو التضخم الذي يظهر جراء زيادة الاستثمار على الادخار بحيث تتحقق الأرباح في قطاع ،صناعات السلع الاستهلاكية وقطاع صناعات سلع الاستثمار .

■ التضخم الرأسمالي :وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار ،ويعبر عن الزيادة في قيمة سلع

الاستثمار على نفقات إنتاجها ،ويترتب على ذلك تحقيق أرباح في كلا من قطاعي صناعات سلع الاستهلاك

و الاستثمار كنتيجة لبروز الضغوط التضخمي

■ التضخم الداخلي :

هو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية الاقتصاد القومي معين وفي زمان معين، تتمثل بمجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي .

■ التضخم الأجنبي:

وهو التضخم ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجر مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي .

1-1-3. أسباب التضخم وأثاره.

1- أسباب التضخم

تختلف مصادر وأسباب التضخم من اقتصاد لآخر حسب طبيعة كل اقتصاد، ويمكن حصر أهم هذه الأسباب

فيما يلي : (بني هاني، 2002، ص،151)

1-1. التضخم عن طريق الطلب :

حيث يتجاوز في هذه الحالة الطلب الكلي على السلع والخدمات العرض الكلي لها، ويتخذ شكل حلقة حلزونية

(كينز) تبدأ بالزيادة في فائض الطلب النقدي يفوق الزيادة في العرض . مما يؤدي إلى زيادة الأسعار والسلع و

الخدمات، وهذا يؤدي إلى زيادة أرباح المشاريع الإنتاجية، الذي يحفزها على زيادة الإنتاج، هذه الزيادة في الإنتاج

تعني الزيادة في الطلب على عناصر الإنتاج، وبالتالي زيادة الأجور وزيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة جديدة في

الطلب، وهذا تتحقق الدورة السابقة عدة دورات .

1-1-1. التضخم الناشئ عن زيادة النفقات :

حيث ترجع هنا ظاهرة التضخم إلى أن الارتفاع في الأسعار ينتج عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج التي ترجع في

الغالب إلى عنصر العمل، دون أن يكون هناك تغير في الطلب، حيث تقوم الدولة أو المؤسسات بزيادة أجور

العمال استجابة لرغبتهم، لكنها لا تتحمل عبئ هذه الزيادة بل تقوم برفع الأسعار لتعويض تكاليف رفع الأجور .

1-1-2. التضخم الهيكلي :

حيث يكون مصدره الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد، الذي يعاني من الاختلال في هيكله خاصة في الدول النامية حيث عجز مرتبط بنقص التناسب بين تشكيلة العرض (هيكل العرض) وتشكيلة الطلب (هيكل الطلب) وهذا يعني ضعف التناسب بين الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها من الأنواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها مع الأنواع التي طلبها وكميتها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم في حالة عجز العرض عن تلبية الطلب .

1-1-3. العامل النقدي :

يرى النقديون أن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار يتطلب زيادة كمية النقود بنفس معدل النمو في التاريخ المحلي الحقيقي، فإذا زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج الوطني فإذا المستوى العام للأسعار يرتفع أي حدوث تضخم .

1-1-4. التضخم بانخفاض العرض الكلي :

ينتج هذا النوع من التضخم بين اختلاف التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، فالانخفاض في العرض السلعي مقارنة بالطلب الكلي السائد عند مستوى التشغيل التام يعود إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي خططتها، الحكومة كما يعود هذا الاختلال إلى نقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيره عند مستوى التشغيل التام ويرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها : (رشدي، 1985، ص.155)

1. تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل

2. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي

3. النقص في العناصر الإنتاجية

4. النقص في رأس المال العيني

تشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية ، و سبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب ، و الانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج .

2- آثار التضخم

التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية مايتجاوز خاصيته النقدية . كما أن سبل تجنب التضخم أو على الأقل تقيده تربط في الواقع بين اختيارين يتمثلان أما في إتباع سياسة انكماشية . تقليدية أو سياسية داخلية تهدف إلى المحافظة على النمو مع تحقيق استقرار نقدي يصاحبه معدل قبول من التضخم :

(شهاب، 2000، ص :82)

2-1. الآثار الاجتماعية للتضخم :

يتمثل الأثر الاجتماعي الضار للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول ، واجتذاب القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول القليلة والثابتة لصالح أصحاب الدخول المرتفعة و المستثمرين ، والذي بدوره سيؤثر على العلاقات الاجتماعية بالسلب وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة ، مسبب تعطيل الإنتاج وزيادة الطاقة غير المشغلة في الاقتصاد القومي ، وبالتالي نستطيع تبين هذه الآثار الاجتماعية فيما يلي : (شهاب،

2000، ص:82).

✓ إعادة توزيع الدخل الحقيقي :

يساهم التضخم في تغيير حصص فئات المجتمع في الناتج القومي الحقيقي الذي يمثل الصورة الحقيقية للدخل

النقدي فهذا الأخير يتألف من مجموع عوائد عناصر الإنتاج الذي يتحصل عليها المشاركون في العملية

الإنتاجية بينما يتكون الدخل الحقيقي من مجموع السلع وحصص .مختلف الفئات المجتمع بمعنى آخر تركيز الاهتمام على علاقة تعليقات الدخل النقدي و الحقيقي .ومن المعروف . أن الدخل النقدي يرتفع أثناء التضخم ،وبالتالي يتبين لنا درجة تأثير ارتفاع الأسعار على أصحاب الدخول في المجتمع على النحو المبين فيما يلي :

✓ أصحاب الدخول الثابتة :

من أهم أنواع الدخول الثابتة فوائد السندات ،فوائد الودائع على البنوك و المؤسسات المالية الأخرى ،وإيجارات الأراضي ،و المساكن والإعانات و المعاشات التقاعدية ، إن ثبات هذه الدخول يتسبب في تدهور المراكز المالية لأصحابها نظرا لتناقص قوتها .الشرائية مع ارتفاع الأسعار لذلك تعتبر هذه الفئة تتضرر من التضخم ولكن بدرجة اقل من الفئة الأولى .

✓ أصحاب المرتبات :

تتمتع هذه الفئة بقابلية محدودة الزيادة دخولها عند ارتفاع الأسعار ،وعادة ما تتببط كثيرا في اللحاق بمستوى الأسعار ،إذ تنقضي فترة طويلة نسبيا ما بين ارتفاع الأسعار وزيادة هذه الدخول ،وفي حالة زيادة هذه الدخول فإنها تكون نسبة اقل من ارتفاع الأسعار لذلك فان هذه الفئة تتضرر من التضخم ولكن بدرجة اقل من الفئة الأولى .

✓ أصحاب الأجور :

تمتاز الأجور عن الدخول الأخرى بأنها أكثر حساسية واستجابة الارتفاع الأسعار الذي يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة بزيادة الأجور ،ولكن غالبا ما تنقضي فترة من الزمن بين ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور ،ويتوقف طولها على قوة مركز الاتحادات العمالية التفاوضي وإمكاناتها في الضغط على أصحاب المشاريع لزيادة الأجور .

✓ أصحاب المشاريع :

تعتبر هذه الفئة أكثر استفادة من التضخم لان الزيادة في تكاليف منتوجاتها تقل كثير من الارتفاع في أسعار سلعها . لذلك فان تراجع الدخول الحقيقية للفئات الأخرى يكون لصالح أصحاب المشاريع أي مع استمرار التضخم تزداد حصة هذه الفئة من الناتج القومي على حساب تراجع حصة الفئات الأخرى .

2-2. الآثار الاقتصادية للتضخم :

هذه الآثار تتعدد وتختلف تبعا لنوعية التضخم ،وان كانت جميعها تؤدي إلى أحداث تغيرات في الهيكل

الاقتصادي(غازي، 1991،ص:65).

✓ الآثار في جهاز الائتمان :

لما كان التضخم ينشأ في البداية عندما يحدث اختلال بين الأسعار النسبية ينعكس أثره على الأسعار المطلقة ويميل بها إلى الارتفاع الأمر الذي يؤدي إلى تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص و توزيع الموارد في الاقتصاد .وبذلك يبعد هذا الجهاز عن الرشاد الاقتصادية .

✓ الآثار في هيكل الإنتاج :

فالتضخم وما يترتب عليه من ارتفاع في مستويات الأسعار والأجور و الأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك ،سوف يؤدي إلى حساب الأنشطة الإنتاجية و الاستثمارية ،والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي ويترتب على ذلك أن بعض القطاعات الصناعية الإنتاجية سوف تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية ،وسوف تعمل بمعدلات تشغيل متواضعة ،في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية و قطاعات الخدمات سوف تعاني من الطاقة الزائدة ،وتحتاج لان تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة .وكون القطاعات الصناعية في الإنتاج الحديث هي قطاعات متشابكة ومترابطة وتعتمد بعضها على البعض الأخر فسوف تحدث مراكز اختناق في

الجهاز الإنتاجي تنعكس على كافة القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي (هاني، 1986، ص:114)

✓ الآثار في هيكل التسويق و التوزيع :

فالتضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة فهذا القطاع يزدهر في حالات التضخم وتزداد قنوات التسويق وتنفق الزيادة في أسعار التجزئة الزيادة في أسعار الجملة أو الإنتاج ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي. ويتعدد الوسطاء وترتفع نفقات التسويق. ويزيد ذلك من تضخم الأسعار فالاقتصاد الذي يعاني من التضخم يولد بين طياته قطاع تجاري طبقي مكلف لا يضيف قيمة حقيقية لحجم السلع. ولكنه يرفع من القيم النقدية به الأسعار. وهو بصفة عامة ذو كفاءة اقتصادية متواضعة. (العبيبي و اخرون، 2018، ص،44)

✓ الآثار في الجهاز النقدي الداخلي :

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأديتها لوظائفها الأساسية: وسيط المبادلة، مخزن للقيمة، مقياس للقيمة فأول وظيفة تفقدها هي قدرتها على القيام بدور مخزن للقيمة، وهذا يؤدي التفضيل السلعي على التفضيل النقدي يزيد ميل الأفراد إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر، ينخفض ميلهم للادخار وما يتبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة للقيمة. وإلى شراء سلع وعقارات أي أن الأفراد يفقدون الثقة في النقود وتقل رغبتهم في الادخار. ويسبب هذا الأثر يلجا البنك إلى زيادة الإصدار النقدي أو توسيع الائتمان المصرفي من طرف البنوك التجارية دون أن تقابل الزيادة في كمية النقود دخولا تعبر عن زيادة فعلية في النشاط الاقتصادي، وتفقد النقود فعاليتها كأداة للدفع ووسيط للمبادلة، وبذلك يفقد البنك المركزي السيطرة والرقابة على خلق الائتمان .

✓ الآثار في القطاع الخارجي للاقتصاد :

إن أثر التضخم على ميزان المدفوعات سلبي وهذا راجع إلى الارتفاع المحلي للأسعار حيث يؤدي ذلك إلى وجود قوة شرائية داخلية متزايدة لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ومن ثم الميل الحدي للاستيراد سيزيد وتقل مقدرة الاقتصاد القومي على التصدير وتاهتز قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ويقل الميل الحدي للتصدير وهكذا يتزايد العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي يعاني من التضخم والواقع أن بعض الدول عند تطبيقها لقواعد حرية التجارة فهي جميعها تمر بمجالات من التضخم الزاحف. و المتبادل بينهما، فالتضخم ينتقل منذ البداية من خلال ضغوط الطلب الداخلية على الواردات بالنسبة للاقتصاديات التي تعاني من التضخم إلى سحب صادرات إضافية من الدول الأخرى التي سوف تستورد التضخم من خلال الضغوط الواقعة على قدرتها الاقتصادية نتيجة هذه الصادرات الإضافية والتضخم ينتقل ثانياً (التضخم المستورد) من خلال أسعار السلع المستوردة من الدول التي تعاني من التضخم حتى ولو كان ميزان المدفوعات في الدول المستوردة متوازناً أو بيه فائض .

3- وسائل مكافحة التضخم

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومات في مواجهة مخاطر التضخم بالاعتماد على أدوات

السياسة النقدية (الافندي، 2010، ص، 165)

3-1. أدوات السياسة النقدية ودورها في الحد من التضخم.

3-1-1. سياسة سعر إعادة الخصم :

تقوم البنوك التجارية بعملية خصم الأوراق التجارية لصالح عملائها، حيث أن البنك التجاري يقوم في هذه العملية بإعطاء العميل القيمة الحالية للأوراق للخصومة، وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوماً منها فائدة بمعدل معين يسمى سعر الخصم، بحيث كلما زاد هذا العمل كلما زادت تكلفة الخصم والعكس صحيح

بعدها تلجأ تلك البنوك بدورها إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مخصصة ، وذلك للحصول على مايلزمها من سيولة للقيام بأنشطتها المختلفة ، ومنه يعرف سعر إعادة الخصم بأنه الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وتحويلها إلى نقود قانونية ، حيث يحدد هذا السعر وفق أهداف السياسة النقدية .

ومنه فإذا رأى البنك المركزي بان النقود المعروضة اكبر تحجم البنوك التجارية من الحجم المناسب رفع من سعر إعادة الخصم ، فتحجم البنوك التجارية عن الاقتراض منه ويتقلص حجم الودائع النقدية وينخفض عرض النقود ، مما تضطر البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على قروضها لعملائها ، وبذلك ينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي .

فقد تتراجع فاعلية هذه الأداة للوصول إلى أهدافها نتيجة لمالي :

- قلة استخدام الأوراق التجارية كأداة للتمويل بسبب استخدام طرق أخرى للتمويل بالحسابات المفتوحة والسلف المصرفية ، مما يقلل لجوء البنوك التجارية الى البنك المركزي لخصم الأوراق التجارية التي لديه .
- امتلاك البنوك التجارية على احتياطات نقدية معتبرة تعتمد عليها في تقديم القروض وبالتالي عدم اللجوء إلى خصم الأوراق التجارية مما يجد من دور هذه الأداة .
- تخضع فاعلية هذه الأداة للظروف الاقتصادية ، ففي حالة تفاؤل رجال الأعمال بالنسبة للطلب وارتفاع الأسعار والأرباح ، فإن زيادة سعر إعادة الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان لإمكانية تعويضه عن طريق رفع أسعار السلع المنتجة لكون الأرباح المتوقعة تفوق بكثير تكلفة الاقتراض من البنوك .

3-1-2. سياسة السوق المفتوحة :

وهي دخول البنك المركزي للسوق المالية بصفة بائعا أو مشتريا للأوراق المالية وأذونات الخزينة والأوراق التجارية في السوق النقدية لحساب الخاص، ويمكن أن يكون أطراف التعامل بنوكا أو مؤسسات أو أفراد، وهذا به، (نعمت الله، 2000، ص:449).

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأوراق دف التحكم في حجم السيولة المتداولة في المجتمع للحصول على قيمتها، مما يؤدي إلى نقص كمية النقد المتداولة، فتنخفض سيولة البنوك التجارية، لان شراء الأفراد لهذه الأوراق يعني سحب المبالغ المقابلة لها من البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح الائتمان، وتستخدم هذه السياسة مصحوبة بسياسة سعر إعادة الخصم وفي نفس الاتجاه حتى لا تقوم البنوك في حالة شرائها للأوراق المالية ونقص أرصدها النقدية بالتقدم إلى البنك المركزي للحصول على موارد نقدية تعوضها .

3-1-3. سياسة نسبة الاحتياط القانوني :

في حالات التضخم إذا لاحظ البنك المركزي أن حجم الائتمان الذي قامت به البنوك التجارية قد تجاوز المستوى المرغوب فيه، فسوف يلجا إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطياتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة، إذ قد تضطر البنوك التجارية إلى التوقف على منح الائتمان لفترة من الزمن حتى يمكنها رفع رصيدها على البنك المركزي، وبهذا يقل الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والتقليل من حدة اللوحة التضخمية (عبد المطلب، 2002، ص:20).

3-1-4. أدوات الرقابة الفنية الجديدة :

نظرا للعراقيل والانتقادات الموجهة للسياسة النقدية في استعمالها للأدوات التقليدية في مراقبة وضبط التوسع النقدي ، وفشل تلك السياسات في الحد من حجم الائتمان ، لجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى تمكنه من التدخل بصورة أكثر فعالية.

2- النظريات المفسرة للتضخم:**2-1. النظرية الكمية للنقود:**

تعتبر هذه النظرية هذه النظرية عن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية بالنسبة إلى تضخم الطلب، إذ أنها نشأت في إطار الفكر الكلاسيكي، وكانت هذه النظرية، أول إشارة إلى تضخم الطلب، فقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها على أنها من السلع الأخرى باعتبار أن النقود المعدنية لسلعة من السلع كباقي العوامل تخضع للعوامل والقوى التي تؤثر في تحديد هذه السلع ومنها العوامل المتصلة بالطلب والعرض بالأسواق، كما أن التضخم لم يكن من المشاكل الأساسية التي اهتم بها التحليل الكلاسيكي في بادئ الأمر. (عبد الرحمان 2003، ص:40)، إذ أنه من الثابت أن الأسعار خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهي فترة انطلاق معظم الاقتصاديات الرأسمالية، ثم تشكل ارتفاعات محسوسة يعتمد بها ومن ثم لم تشكوا معظم هذه الاقتصاديات من مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي. (رشم وآخرون، 2012، ص:15)، وتعد النظرية الكمية للنقود أولى النظريات التي حاولت تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار والتقلبات التي تحدث فيه مستندة إلى فروض الكفل الكلاسيكي والتي أهمها مرونة الأسعار والأجور وسيادة المنافسة الكاملة، وقد كانت بدايات هذه النظرية تعود إلى جون بولدان (1530 / 1596) ويعد الاقتصادي فيشر (fisher 1868/1947) أول من وضع صيغة رياضية جسدت أفكاره النقدية .

وتمثلت صيغة من خلال المعادلة الآتية :

$$MV=PT$$

من حيث أن :

M: كمية النقود المتبادلة (خلال فترة زمنية)

V: سرعة تداول النقود وهي ثابتة حتى على المدى القصير لأنها ترتبط بالعوامل السلوكية مثل الرغبة بالاحتفاظ بالنقود والعوامل التقنية والعوامل المؤسسية كتطور المصارف والأسواق المالية وهذه عوامل كلها ثابتة حتى في الأمد القصير .

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم التبادل (وهي كل عملية بيع وشراء سواء كانت سلعة قديمة او جديدة)

وهي ثابتة لوجود الاستخدام الكامل حسب الافتراضات التي وضعها الكلاسيكيين .

2-2. نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل (غو، 2010: ص)

gostaffCassel

الذي قام بصياغتها عام 1922، عندما اصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914" يرى Cassel أن سعر أي عملة تتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عمليتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرفنعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعمليتين، وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية: الصيغة المطلقة، الصيغة النسبية، الصيغة النقدية .

● الصيغة المطلقة :

نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة تتحقق بتطبيق قانون السعر الواحد، وينص هذا القانون على أن السلع المتجانسة التي يتم الاتجار بها في الأسواق المنافسين الدول المختلفة يجب أن تباع بنفس، السعر عند التعبير عن ذلك السعر بنفس العملة، ويفترض قانون السعر الواحد تكامل الأسواق، وعدم وجود حواجز أمام التبادلات

التجارية، وان الأسواق في حالة المنافسة التامة وتوفر المعلومات، مع إهمال تكاليف النقل (بن الزاوي، 2016، ص:147).

حسب قانون السعر الواحد السلعة، يجب أن يكون لها نفس السعر مهما مهما كان السوق الذي تباع على مستواه، فان كان P_i يمثل سعر السلعة، بالعملة المحلية في السوق المحلي، و p_i^* يمثل سعر السلعة بالعملة الأجنبية في السوق الأجنبي، و e يمثل سعر الصرف بين العملة المحلية والعملة الأجنبية فإن قانون السعر الواحد تتم صياغته من الشكل :

$$P_i = e p_i^*$$

ونظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة هي تطبيق قانون السعر الواحد المتعلق بسلعة واحدة على مستوى الاقتصاد الكلي، أي على سلة منتجات بشرط أن تكون سلة المنتجات المحلية تتكون من نفس السلع التي تتكون منها سلة المنتجات الأجنبية.

فإذا كان p يمثل المستوى العام للأسعار المحلي، و p^* المستوى العام للأسعار الأجنبي (بونوة و خياط،

2011، ص:144)

على النحو التالي :

$$E_t = \pi =$$

• الصيغة النسبية : PPA) la PPA Relative

| على عكس الصيغة المطلقة فان الصيغة النسبية تبني على أساس الفرضيات

التالية :

✓ الأخذ بعين تكاليف النقل

✓ حرية انتقال المعلومات

✓ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ معبرا عنها بالعمليتين :

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني .من خلال إدراج مؤشر التضخم ،حيث يعمل سعر الصرف الاسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين ،أو بمعنى آخر يتحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل التغير .في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار،إذن وبإدخال ألوغاريتم على المعادلة : [1] نحصل على :

$$]2[Loget=\pi+\logpt-\logpt-\logpt-\logpt^*.....$$

وإذا عبرنا عن المعادلة ل [1] بالتغير نحصل على :

$$]3[\Delta loget=\Delta \logpt-\Delta \logpt^*.....$$

المعادلة [] تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي .إلى الفرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة والبلد الأجنبي.

إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل تدهور قيمة عملتها مقابل حملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية .

2-3. نظرية مقارنة الأصول الرأس مالية

يقصد بالأصول الرأسمالية أو الأصول الإنتاجية مختلف الأصول المعمرة العاملة في المنظمة مثل الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج، ووسائل النقل، ومعدات المناولة، والروافع، والمقطورات، و المولدات، والمراجل... وغير ذلك من الموجودات الثابتة التي تتميز بأن عمرها الإنتاجي يزيد عن السنة أي أنها معمرة، كما وأنه يتم استهلاكها تدريجيا عن طريق أقساط الاهتلاكات خلال سنوات العمر المقدر (بن الشيخ، 2006، ص:177).

للأصول الرأسمالية أهمية خاصة من حيث تحكمها بمسار عمليات المنظمة وتحديد الطاقة الإنتاجية فيها وفي كفاءة وفعالية نتائجها النهائية، لذلك فإن قرار شرائها يبنى على دراسات مستفيضة ومعقدة، وأن عملية اقتنائها أو شرائها يرتبط ارتباطا مباشرا بقرارات الاستثمار في المنظمة .

2-3-1. نموذج تقييم الأصول المالية :

ينسب نموذج توازن الأصول المالية إلى (شارب 1965 وموسون 1966)، والذي يقوم على فكرة إيجاد علاقة بين معدل العائد المطلوب، أي لأي أصل مالي أو محفظة مالية والخطر المرافق له .

يتم حساب معدل العائد المطلوب على المحفظة المثلى انطلاقا من هذا النموذج بالصيغة التالية .

$$ERP=RF+(RM-RF)/\sigma/Rm) \dots\dots\dots(01)$$

يقوم هذا النموذج على عدة فرضيات أساسية تتمثل في :

- التوقعات في نفسها لدى جميع المستثمرين من حيث العائد والمخاطرة.
- تقييم الأصول المالية يكون حسب المتغيرين العائد والمخاطرة وحتى يتحقق هذا الشرط لابد أن يكون التوزيع الاحتمالي للعائد يتبع توزيع طبيعي .
- يبحث المستثمرون دائما على أكبر عائد .
- يتميز أغلب المستثمرين ببعضهم المخاطرة .
- كفاءة سوق رأس المال (وصول المعلومات بسرعة ودون تكلفة)
- انعدام الضريبة على الأرباح،(حشاشي، 2009 ،ص:15)

2-3-2. التشوهات الخاصة بنموذج تسعير الأصول الرأسمالي :

من خلال تطبيق نموذج تقييم الأصول المالية في الواقع ثم ملاحظة عدة تشوهات من قبل بعض الباحثين نذكر منهم :SCHOLES،JENSEN،BLACK(1972)بالإضافة إلىFAMA(1973)وتسنافي مع

المبادئ الأساسية لهذا النموذج كان أهمها الرسملة البورصة حيث يرى بانز (1981) إن المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط غالباً ما تكون ذات مردودية مرتفعة مقارنة بذات الحجم الكبير، إلى جانب (1985) *HAMON* الذي لاحظ في فرنسا أن الأصول المالية، ذات الرسملة الضعيفة تفوق عوائدها الأصول التي تتميز برسملة قوته، (دراج، 1999، ص:120).

خاتمة الفصل الأول :

مما سبق يمكن القول أن التضخم في معناه البسيط هو الارتفاع العام المستمر للأسعار أو هو ارتفاع المستوى العام للأسعار السلع والخدمات مع انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد وينقسم إلى عدة أنواع وينتج عنه عدة أسباب من أهمها ارتفاع المعروض النقدي الذي يتناسب مع زيادة الإنتاج الحقيقي هذا على حسب النظريات المفسرة لظاهرة التضخم وكذلك زيادة الطلب الكلي . عن العرض الكلي ونظرية الطلب بالإضافة إلى سبب ارتفاع التكاليف الراجع للأسعار المواد الأولية وارتفاع الأجور .

تقوم الحكومات بمحاولة علاج حالة التضخم من خلال سياساتها الاقتصادية نقدية كانت أم مالية، فعن طريق السياسة النقدية ينتشر أثر هذه السياسة من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة، فينخفض أسعار السندات وترتفع أسعار الفائدة.

ينخفض النشاط الاستثماري بسبب زيادة تكلفة الفرصة البديلة، أما فيما يخص السياسة المالية فتعتبر الأداة الرئيسية لمواجهة التضخم، فهي تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية، حيث تقوم باستعمال السياسة الضريبية لامتنعاص فائض العرض النقدي من خلال خفض الإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني

التضخم و سعر الصرف

تمهيد :

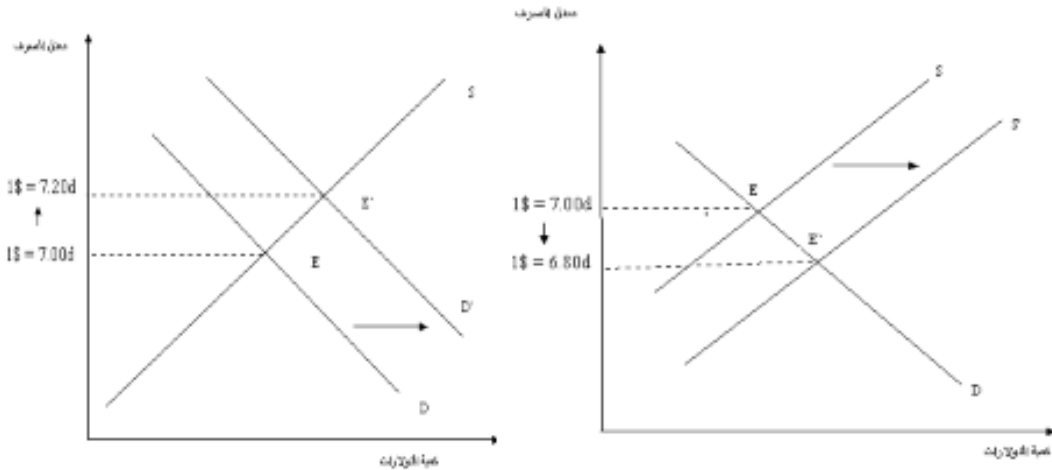
تلعب أسعار الصرف دورا هاما في حياتنا الاقتصادية اليومية، فلا يمكن القول انه يوجد مجتمع معزول لا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في أسواق الصرف للعملات، ومما يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف. لقد عرفت البشرية تحولات في أنظمتها النقدية الدولية، فمن أسعار الصرف الذهبية إلى نظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف، ولهذا أصبح من المهم اختيار انسب نظام سعر الصرف . إن المحافظة على استقرار الأسعار و العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول الناشئة يستوجب اختيار نظام الصرف الملائم وكذلك التسيير الجيد للتقلبات والتغيرات في سعر العملة ، كما أن أهمية سعر الصرف في الاقتصاديات الحديثة العهد والمفتوحة على العالم تجعل هذا العامل أكثر أهمية، وهذا راجع على أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال انهيار الصادرات وخروج رؤوس الأموال الأجنبية.

ارتأينا في هذا الفصل محددات التضخم: التمايز في اسعار الصرف واسعار الفائدة والميزان التجاري والمحفظة المالية والاستقرار السياسي والاداء الاقتصادي والمضاربة اما المرحلة الثانية تمثلت في السياسة النقدية والسياسة المالية واخيرا العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.

1-محددات التضخم:

1-1. التمايز في أسعار الصرف

الشكل 1: منحنى تأثير التضخم على سعر الصرف



المصدر: العربي (،2003، ص111)

1-1-1. مفاهيم عامة حول سعر الصرف

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم، حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، وهذا الأخير الذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة: ، (حميدات، 2014، ص:14).

1-1-2. تعريف سعر الصرف :

يقصد به نسبة أو سعر مبادلة ما بعملة أخرى وكذلك تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها .

كذلك يعرف سعر الصرف على انه :النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في الوقت معلوم ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الاعتمادات و المدفوعات المستحقة بعملية ما إضافة إلى التحويلات والشبكات السياحية والكمبيالات .

كما هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس وشانه شان أي سعر آخر يتوقف على العرض و الطلب على السعر الأجنبي ،هو السعر الناتج عن ،تبادل العملات مع بعضها البعض .

1-1-3. وظائف سعر الصرف :

لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد ،سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد بالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها الوظيفة القياسية، الوظيفة التطورية، والوظيفة التوزيعية : (بن الزاوي، 2016، ص :14).

1- الوظيفة القياسية

يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقة نجد أن الأسعار المحلية باعتبارها تجسيد للقيمة، الدولية للبضائع يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى العمليات التجارية معينة.

2- الوظيفة التطويرية

يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دورة في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان.

3- الوظيفة التوزيعية :

يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند انخفاض سعر صرف الدولار. وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أرادت اليابان زيادة حصيلتها من الحبوب فإنها ستظهر إلى دفع زيادة الدولار الأمريكي، في حين سيرتفع احتياطات الولايات الأمريكية من الدولار، وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي .

إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بمئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى .

1-2. التمايز في أسعار الفائدة:

1- مفهوم سعر الفائدة :

تعرف الفائدة على أنها مبلغ من المال يدفعه مقترض رأس المال تعني زيادة على المبلغ الأصلي الذي تم افتراضه، وتحسب الفائدة سنويا وتقدر بنسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض، وهي التي تعرف سعر الفائدة أي هو نسبة العائد السنوي من قرض نقدي إلى قيمة هذا القرض: (عبد العزيز، 2018، صص:17:18).

وتنقسم أسعار الفائدة إلى :

✓ **سعر الفائدة الاسمي**: وهو سعر الفائدة الذي لا يأخذ المستوى العام للأسعار في الاعتبار .

✓ **سعر الفائدة الحقيقي**: وهو سعر الفائدة الذي يأخذ في الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المفترضة

والنقود المعاد سدادها، أي هو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم .

✓ **سعر الفائدة الدائن (الإيداع)** وهو السعر السنوي المستخدم في عملية جذب الأموال إلى المؤسسة المالية

بهدف تحقيق عائد للمودع نتيجة عملية الإيداع وهو يمثل نسبة مئوية محددة سلفا من قيمة المال الذي تم

إيداعه .

✓ **سعر الفائدة المدين (الاقتراض)**

وهو السعر السنوي المستخدم في عملية توظيف الأموال المودعة بالمؤسسة المالية بواسطة أفراد آخرين، وذلك

مقابل سداد قيمة تنسب إلى رأس المال المقترض، وتحدد هذه النسبة مسبقا .

وعادة ما تتحكم السلطات النقدية بالدولة مباشرة في تحديد سعر الفائدة وتصبح بذلك أسعار الفائدة في هذه الدولة أسعار مداراة، وان تترك الدولة سعر الفائدة يتحدد وفقا لآليات السوق بحرية ويطلق عليها أسعار الفائدة الحرة، وفي الواقع العلمي نجد أسعار فائدة مداراة، في دول كثيرة بينما من النادر ان نجد اسعار فائدة حرة تماما .

1-3. الميزان التجاري والمحفظة المالية

الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر

1-1- الاستثمار الأجنبي المباشر :

1-1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف

الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية،تورد أهمها، (بن سمينة، 2017،ص،ص:10-11)

حسب صندوق النقد الدولي يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية،أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل المؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة التي تختلف أهميتها من بلد لآخر،وتكفي حيازة 10% من رأس المال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار المباشر .

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "nactad"فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة للأمد حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في جولة مضيئة غير التي تنتهي إلى جنسيتها

فيما عرفت منظمة التضامن والتنمية الاقتصادية . "ocde" للاستثمار الأجنبي المباشر على انه عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التامة :

✓ إنشاء وتوسيع مؤسسة أو فرع

✓ المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة .

✓ إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر)

ويمكننا صياغة التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: هو عبارة عن تملك مستثمر أجنبي لحصة هامة في رأس مال احد المشاريع المقامة في بلد مضيف بحيث تمكنه هذه الأخيرة من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار حسب قوة التصويت التي يمتلكها .

1-2. خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها :

✓ الاستثمار الأجنبي بطبيعته استثمار منتج ،فهو بالضرورة استغلال امثل لما يستعمله من موارد ،حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخيراته في الدول المتلقية إلا بعدد دراسات معمقة عن الجدوى .الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة .

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بين ضخامة احتياجاتها المالية ،

✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة ،في أن تحويل الأرباح المرتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار.

✓ يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك ينتقل إلى الأماكن التي توفر ،له أعلى الأرباح ،أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة .

✓ يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة ،روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفزي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من اجل الحصول على ربح مالي سريع ،وممارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف .

1-3. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر :

ينمو الاستثمار الأجنبي المباشر بأعلى من معدل نمو الصادرات، والأخيرة بأعلى من معدل نمو

الناتج المحلي وقد تتفاوت تأثير العوامل حسب نوع الاستثمار ومنها: (بريهي، 2016، ص:156).

- ✓ الضرائب المباشرة وغير المباشرة
- ✓ تكاليف التراخيص وإجراءات التأسيس
- ✓ مدى احترام حقوق الملكية وفرض العقود
- ✓ حجم السوق المحلي
- ✓ القيود التعريفية والكمية على الاستطادات والصادرات
- ✓ المخاطر بأنواعها وعلاقتها كل منها بنوع الاستثمار
- ✓ معدل التضخم
- ✓ وفرة البناء التحتي
- ✓ أنظمة العمل ودور النقابات
- ✓ تذبذب أسعار الأسهم والفائدة وأسعار الصرف. وانحراف سعر الصرف عن المستوى المناسب حسب المقاييس المتعارف عليها ومنها تعادل القوة الشرائية ومستوى أسعار الفائدة.
- ✓ وفرة المعلومات الشفافية.
- ✓ مدى التزام المتعاملين بالضوابط المهنية المتعارف عليها وضوابط السوق .

الجدول: (1) مناشئ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى بعض البلدان العربية لعام (2000)

(بالنسبة المئوية).

المغرب	مصر	ليبيا	قطر	الأردن	البلد المضيف البلد المنشأ
8	41.7	-	10.8	25.2	بريطانيا
-	-	-	-	14.4	كوريا الشمالية
-	5.2	-	4.9	8	الولايات م.ا
-	-	4.7	38.5	-	ايطاليا
-	-	-	19.8	-	اليابان
28	-	-	13.5	-	فرنسا
-	-	44.4	-	-	مالطة
-	-	27.6	-	-	ألمانيا
-	13.8	-	-	-	بنما
9	12.8	-	-	-	اسبانيا
4	7.6	-	-	-	سويسرا
18	-	-	-	-	البرتغال
7	-	-	-	-	هولندا
26	18.9	23.3	12.5	52.4	بلدان أخرى
100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: (عبد الرزاق، 2014، ص.141)

الجدول (2): التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى مجموعة من البلدان العربية لعام

2000 (بالنسبة المئوية)

الأردن	اليمن	المغرب	مصر	فلسطين	لبنان	ليبيا	البلدان القطاعات
47.5	48.1	16	13.3	57	-	56	الصناعة
-	5.7	-	-	8.5	-	-	الزراعة
42.4	-	6	-	-	30	-	التجارة
10.1	29	33	2.9	-	-	-	الخدمات
-	-	-	80	-	-	-	شركات المناطق الحرة
-	15.1	-	2.1	19.9	40	44	السياحة
-	-	8	-	-	20	-	التشييد والبناء والعقارات
-	-	12	-	-	10	-	البنوك والمال
-	-	-	-	3.5	-	-	الصحة
-	2.1	25	1.7	11.1	-	-	قطاعات أخرى
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: (عبد الرزاق، 2014، ص 143)

يتضح من الجدول: (1)، أن البلدان في اغلبها بلدان غير نفطية لعدم توفر بيانات عن البلدان النفطية التي يتركز الاستثمار الأجنبي فيها على قطاع النفط والأنشطة المتعلقة به، ففي ليبيا استحوذ القطاع الصناعي على (56%) من التدفقات الداخلة، بينما حصل قطاع السياحة على (44%)، وفي البلدان غير النفطية استحوذت الشركات والمناطق الحرة على (80%) من التدفقات الداخلة إلى مصر في عام (2000) وتوزعت البقية على القطاعات الأخرى كالصناعة بحوالي (13.3%) والخدمات (2.9%) وفي اليمن وفلسطين حصل القطاع الصناعي على ما يقارب نصف التدفقات بنحو

(48.1%) و(57%) على التوالي، أما المغرب فقد استطاع قطاع الخدمات فيها إن يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بنحو (33%) ومن ثم القطاع الصناعي بنحو (16%).

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر

1-2. تعريفه :

ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي غير مباشر بشكل خاص في الأوراق المالية على الاستثمارات. الموجهة لشراء الأوراق المالية والتي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية، على ألا يكون الأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها، في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم. وعلى ذلك فهو يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في انه يقتصر الانتقال عادة على عنصر رأس المال فقط، كما يعتبر استثمار قصير الأجل إذا ما قرناه بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن السوق الأوراق المالية. جانباً إيجابياً يتمثل بأنها تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إتاحة قناة إضافية : (عبد الله مصطفى، 2017، ص: 678).

إلى جانب المصارف والتمويل الذاتي لتمويل إنشاء شركات جديدة أو التوسع. في الشركات القائمة من خلال طرق الأوراق المالية ومنها أسهمها للتداول :

2-2. خصائص الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

- سهولة الدخول و الخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة
- يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية
- صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة في هذه الاستثمارات وضبطها حيث قد تنسحب بصورة مفاجئة نتيجة عدة عوامل .

• ينحصر هذا الاستثمار في المبادلة والمتاجرة بالأوراق المالية الدولية او الأوراق المسجلة في أسواق أجنبية بالنسبة للمستثمر

• الهدف الرئيسي له تحقيق إرباح وعوائد أكثر من العوائد في السوق المحلي مع تخفيض المخاطرة من خلال هذا

2-3. مزايا الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

وهذه الخصائص تتضمن مزايا ومساوى الاستثمار الأجنبي الغير المباشر، فمن المزايا أنه يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية، والمقصود بالسيولة هو السيولة التي يتم بها تحويل الاستثمارات إلى نقدية أو التي يمكن بها للمستثمرين شراء الأوراق المالية دون تأثير كبير على الأسعار .

2-4. سلبيات الاستثمار الأجنبي غير المباشر :

أما سلبيات هذا النوع من الاستثمار الأجنبي فهو صعوبة تحكم الأسواق المالية المضيفة أو الوطنية في مثل هذا النوع من الاستثمار وذلك لسهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة، إذ قد تنسحب هذه الاستثمارات بصورة مفاجئة وبشكل موجات بيع ضخمة نتيجة عدة عوامل، إذ يسعى المستثمرون الأجانب في هذه الحالة إلى تعديل مراكزهم الاستثمارية وبالتالي الدخول والخروج للأسواق المالية في الدول المضيفة وفقا لتطور الأسواق المالية لهذه الدول، أي هناك احتمال أن يتخذ المستثمرون الأجانب قرار مفاجئ بمغادرة البلاد الذي يستثمرون فيه، وهذا الاحتمال يتغير اتجاه التدفق تنبيه بحالة القروض المصرفية قصيرة الأجل، ويمكن أن تكون بالغة الضرر من حيث أحداث تقلب كبير في أسعار الصرف، أو الارتفاع في أسعار الفائدة، أو كلاهما مما يؤثر سلبا في استقرار سوق الأوراق المالية الوطنية أو الدولة المضيفة، فضلا عن أن هذا النوع من الاستثمار لا يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني .

3- المحفظة المالية :

3-1. أساسيات حول إدارة المحفظة المالية :

إن التمايز الموجود بين نمط الإنفاق ونمط توزيع الدخل أدى إلى ظهور وحدات فائض ووحدات إنفاق، وبالتالي أصبحت رؤوس الأموال تنتقل بينهما وكل ذلك بغرض الحصول على عائد معقول الأمر الذي أدى إلى ضرورة تواجد سوق تجمعها.

ومن ظهرت أسواق رأس المال، وكذلك ظهر الاستثمار في الأوراق المالية، وأصبح هذا الأخير من المواضيع المهمة، إذ يقوم على ضرورة الحصول على العوائد مع التقليل من المخاطر، ولما كان التوزيع يقلل من المخاطر أصبحت هذه الأوراق تجمع فيما يسمى بالمحفظة المالية أو محفظة الأوراق المالية، هذه الأخيرة تعتبر كسياسة استثمارية تقوم على فكرة المزج بين البدائل الاستثمارية الأكثر فعالية، وذلك عن طريق إدارتها إدارة محكمة (هندي، 1999، ص، 65).

3-2. تعريف المحفظة المالية والهدف منها :

تعرف المحفظة المالية على أنها مجموعة اختيارات من الأوراق المالية، تشكل مزيجاً متجانساً من هذه الأوراق، يتم اختبارها بعناية وبدقة فائقة، لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، لذلك نجدها تتكون من عدد مناسب من الأوراق المالية التي هي عبارة عن توليفة لمجموعة أوراق مالية تختلف في قيمة عائدها، مدة استحقاقها، نوعها، يتم اختيارها بدقة بالاعتماد على خاصية التنويع، وذلك بغرض تعظيم عائدها وتدنية خطرهما أي تحسين العلاقة (عائد. خطر)، لذلك نجد أن المحفظة المالية عادة ما تكون من عدد مناسب من الأوراق المالية (أسهم، سندات، مشتقات مالية.... الخ) تتباين وتختلف فيما بينها من حيث قيمتها، معدل العائد المتولد عنها، ومدة استحقاقها.

3-3. أهداف تشكيل محفظة الأوراق المالية :

يمكن تلخيص هذه الأهداف كالأتي (الحناوي، 2005، ص: 45).

- الحفاظ على رأس المال الأصلي :

من المهام التي يجب على المدير أن يوقف فيها هي المحافظة على رأس المال والعمل على أن لاتصل الخسائر إليه ، باستعمال الأسس السليمة في اختيار الأوراق المالية في المحفظة فيمكن ان يريح في صفقة ويخسر في أخرى مما إجمالي فيكون ربحاً.

- استقرار التدفق النقدي :

على مدير المحفظة اختيار أوراق مالية تحقق دخل شبه ثابت لضمان معدل معين من استمرار التدفق النقد من المحفظة مثل الأسهم الممتازة والسندات .

- التنوع :

يعتبر تنوع الأوراق المالية من أهم الوسائل لتقليل مخاطر المحفظة لهذا يمكن ان تعتبره من أهداف المحفظة .

- نمو رأس المال المستثمر :

ليكتفي مدير المحفظة بالمحافظ على رأس المال الأصلي بل يضع نصب . عينيه هدفا أساسيا وهو تنمية رأس المال لأنه الهدف الذي من اجله تأسست المحفظة المالية .

- تحقيق مستوى مقبول من السيولة :

تقاس سيولة محفظة الأوراق المالية بسرعة بيعها في سوق المالي للحصول على أموال سائلة ، كلما دل ذلك على ارتفاع سيولة هذه الأصول وبالتالي سيولة المحفظة أماالأهداف الخاصة تتوقف على ظروف المستثمر وتفضيلا ته اتجاه الخطر، فإذا كان المستثمر لايرغب للتعرض لقدر كبير من المخاطر يمكنه أن

يشكل محفظة تتكون من أسهم وسندات، أما إذا كان المستثمر لا يرغب في التعرض على أي نوع من الخطر فعليه أن يشكل محفظة من السندات وخاصة السندات الحكومية، وقد يضيف إليها أذونات الخزانة، غير أن المستثمر في كل الحالات عليه أن يدرك أن تحقيق تخفيض في المخاطر لا بد أن يصعبه انخفاض في العائد.

3-4. الاستقرار السياسي و الأداء الاقتصادي :

إن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون، يمكن لنا إجمالها كالتالي :

1- نمط انتقال السلطة في الدولة :

المقصود بانتقال السلطة هنا تغيير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي، وقد عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية ففي الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 رصد (151) انقلاب.

2- شرعية النظام الاقتصادي

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، ويعد بدوره من الدلائل الشرعية السياسية.

هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية : قانوني ، سياسي ، ديني، و الذي يهمنها هو الاتجاه السياسي الذي يعرف الشرعية السياسية : "تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية". بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة :

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي، وكذلك حماية أمن المجتمع ، وفي حال كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع صون سيادته وتحقيق أمنه الداخلي النتيجة الطبيعية التبعية للنظم القوية.

4- محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية :

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة بقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب .ويعد التغير المتلاحق في المناصب القيادية احد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.

5- الاستقرار البرلماني :

إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، على اعتبار إن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب أو الأفراد وفق عملية الانتخاب . ولكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان وتمثل في :

✓ استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان .

✓ حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية .

✓ حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية .

6- الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية احد مقاييس الحكم على النظام لاستقرار السياسي من حيث تطبيق القواعد الديمقراطية في الحكم .

7- غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات :

إن العنف السياسي هو التغير الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي، أما اختفاء العنف السياسي فهو من المؤشرات الجدهامة على ظاهرة الاستقرار السياسي .

8- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام :

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على انه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية .

9- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية :

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي، وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم استقرار سياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي.

تعتبر السياسة النقدية من أهم ركائز السياسة الاقتصادية التي يقوم عليها اقتصاد أي دولة من خلال إتباعها لمجموعة من الإجراءات لإدارة شؤون النقد والائتمان إلى نوعين من الأدوات : كمية (غير مباشرة)، كمية (مباشرة)، كما تلعب دورا في التصحيح الاقتصادي من خلال تهيئة الاقتصاد للارتقاء إلى حالة تشغيل مجمل للموارد المتاحة بكل كفاءة وزيادتها لتحقيق معدل نمو مناسب، وفي الجزائر فلا شك أن النهج الذي اعتمده في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أعقبت أزمة النقد وما نتج عنهم من إعادة الاعتبار للسياسة النقدية خاصة من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الذي

كان له انعكاس على مستوى التنازلات النقدية والمالية الداخلية والخارجية، وهذا ما تؤكد مختلف المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها التحكم الجيد في التضخم بنسبة تقل عن 5 بالمائة من أكثر من 8 سنوات، إلا أن هذه النتائج الإيجابية لا يمكن أن تختفي بعض الحقائق، فالكثير منها تحقق بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن المحروقات، ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي، وهذا بالإضافة إلى فشل السياسة النقدية في تحقيقها لهدف مكافحة البطالة التي لازالت نسبة ذات رقمين.

3-5. المضاربة :

3-5-1. مفهوم المضاربة :

تعد المضاربة من أهم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي، وهي نوع من المشاركة بين رأس المال والعمل، والمضاربة هي عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر، والمضاربة هي أن يعطي الرجل المال يتجر به على جزئ معلوم يأخذه العامل من ربح المال. أي جزء كان مما تتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصف وتسمى مضاربة أو قرضا.

والمضاربة هي تسلم البنك النقود التي يرغب إيجابها في استثمارها، سواء بطريقة الإيداع في حسابات الاستثمار المشترك، أو الاكتتاب في سندات المقارنة المشتركة، وذلك أساس القبول العام باستعمالها في التمويل المستمر والمختلط مقابل الاشتراك النسبي فيما يتحقق سنويا من أرباح صافية ودون القيام بتصفية عمليات التمويل غير المهيأة للمحاسبة.

3-5-2. شروط المضاربة: من أهم الشروط التي ذكرها الفقهاء للمضاربة ماليي :

1- أن يكون رأس المال من النقود .

2- ألا يكون رأس المال ديناً.

3-5-3. عقد المضاربة والعقود الأخرى :

تأخذ المضاربة حكم كثير من العقود وبيانها على الوجه التالي :

1- المضاربة والإجارة :

تأخذ المضاربة حكم الإجارة ، فيكون المضارب كالأجير وذلك عند فساد المضاربة . فإذا فسدت كان الربح لرب المال وللمضارب أجر مثله .

2- المضاربة والوكالة :

وهي أيضا تأخذ حكم الوكالة ، لان المضارب يعتبر وكيلًا عن رب المال في مباشرة التصرفات لأنه تصرف في مال غيره بإذنه .

3- المضاربة والوديعة : (الصيرفي، 2008، ص: 193)

تأخذ المضاربة حكم الوديعة في حال قبض المضارب المال بعد العقد ، وقبل الشروع في العمل ، فإسالم المال يكون أمانة في يد المضارب ، يجب عليه ان يحافظ عليه كما يحافظ على أموال نفسه ، ولا يضمن إلا إذا كان التفريط من جهته فيشبه الوديعة أنه مؤتمن .

4- المضاربة المطلقة :

هي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان و الزمان وصفة العمل ، ومن يعامله . ولهذا القسم ثلاث حالات :

أ- الحالة الأولى :

✓ أن يدفع رب المال إلى العامل مالا للمضاربة ويقول له : خذ هذا المال واعمل به .

✓ مضاربة على أن ما رزق الله من ربح فهو مشترك على وجه كذا ، وفي تلك الحال للمضارب أن يتصرف بمال

المضاربة بما يتناوله عرف التجار في التجارة من البيع والشراء ونحوها .

ب- الحالة الثانية :

أن يدفع المالك المال إلى المضارب ،ويقول له :اعمل فيه برأيك ،فانه في هذه الحالة قد خوله العمل بمقتضى راية ،فله أن يعمل مايدخل تحت التجارة ،من الأعمال مما ليس له أن يياشر بمقتضى إطلاق ،التصرف فله أن يشارك غيره ، ويضارب بمال المضاربة ، وله خلطة بماله لان ذلك هو مقتضى تفويض التصرف إليه.

ج- الحالة الثالثة :

أن يدفع إليه المال ولم يأذن له إذنا صريحا بمباشرة بعض أمثدا لتصرفات : كالهبة والصدقة ،والعتق،ونحو ذلك وفي تلك الحال لا يجوز له أن يياشرها ،له الأعمال ليست من التجارة و المضاربة ، تنعقد على التجارة ، لكن إذا نص صريحا للمضارب بمباشرة هذه التصرفات فانه يجوز له مباشرتها .

5- المضاربة المقيدة :

وهي التي يدفع المالك . المال فيها إلى العامل -مضاربة- ويعين له العمل أو المكان أو الزمان ، أو من يتعامل معه المضارب وبيان ذلك على النحو التالي :

❖ التقيد بنوع معين من البضاعة :

فإذا قيد المالك العامل في المضاربة بنوع معين من البضاعة فان البعض يرى وجوب الالتزام بهذا الشرط .

❖ التقيد بنوع معين من البيع :

فإذا اشترط المالك على المضارب نوعا معيناً من البيع كان لا يبيع إلا بالنقد فان ذلك صحيح ،لأنه تقييد مفيد فيجب التزامه .

❖ التقييد بالمكان :

فإذا دفع رجل مالا - مضاربة - إلى آخر على أن يعمل به في مدينة معينة، فإن هناك عدم اتفاق في الرأي.

❖ التقييد بمعاملة شخص بعينة :

فإذا قيد المضارب بالتعامل مع شخص بعينة، فإنه يجوز ذلك مثاله: لو قال له: أعطيتك . هذا المال مضاربة - على أن تشتري من فلان وتبيع منه - جاز عندنا وليس له أن يشتري أو يبيع من غيره لأنه شرط مقيد لاختلاف الناس في الثقة والأمانة، لأن الشراء من بعض الناس ربما كان أريح لكونه أسهل في البيع، وقد يكون أوثق على المال، فكان التقييد مفيدا مثل التقييد بنوع دون نوع .

❖ التقييد الطارئ على المضاربة :

ذهب البعض إلى القول : بأنها إذا كانت المضاربة مطلقة ثم قام رب المال بتخصيصها بعد العقد، فإن كان رأس المال بحالة نقدا - أي قبل أن يشتري به المضاربة متاعا ثم قام ببيعه وقبض ثمنه من النقود، فإن تخصيصه هنا جائز، كما لو خصص المضاربة في الابتداء الأذرب المال يملك التخصيص إذا كان فيه فائدة.

أما إذا كان مال المضاربة عروضاً فلا يصبح تقييد رب المال للمضارب حتى يصير رأس المال نقداً، فيعمل التقييد عند ذلك حتى لا يجوز أن يشتري إلا ما قل به.

2- السياسة النقدية والسياسة المالية**2-1. السياسة النقدية**

2-1-1. مفهوم السياسة النقدية: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة. (خبابة، 2008، ص: 200).

وتعرف أيضا على أنها تلك الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود وعلى معدلات الفائدة. السياسة النقدية إلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة المراقبة كمية النقود المتداولة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة النقدية كزيادة حجم الإنتاج وتخفيض مستويات البطالة أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع.

2-1-2. اتجاهات السياسة النقدية :

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة وبمحاولة معالجتها، لذلك سنتطرق لدراسة تلك الاتجاهات .

- **السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشى) (شيحة، 1981، ص: 190)**

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق والائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاولة ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم .

• السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي)

عكس الحالة الأولى، يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة .

• الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية

هناك اتجاه آخر للسياسة النقدية متعلق بالدول النامية. فهذه الدول تعتمد إما على الزراعة الموسمية أو على محصول واحد وتصدير المواد الأولية إلى الخارج وعليه يقوم البنك المركزي بزيادة حجم ووسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول .

2-1-3. أهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل أساسا في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، البطالة ويمكن حصرها فيما يلي :

أ- الأهداف الأولية :

1. مجتمعات الاحتياطات النقدية :

تتضمن مجتمعات الاحتياطات النقدية كل من القاعدة النقدية ومجموع احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة ومجموع احتياطات البنوك .

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور المتمثلة في الأوراق النقدية ، النقود المساعدة ونقود الودائع .

تشمل الاحتياطات المصرفية ودائع البنوك لدى البنك المركزي بما فيها الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، وبالنسبة لاحتياطات مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة وودائع البنوك الأخرى .

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تمثل إجمالي الاحتياطات مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (كمية القروض المخصومة).

2- ظروف سوق النقد :

تضم هذه المجموعة الاحتياطات الحرة ، معدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية .

يقصد بظروف سوق النقد قدرة المقرضين وموافقهم السريعة او البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط القروض الأخرى .

وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي ، وتسمى صافي الافتراض بحيث تكون الاحتياطات الحرة موجبة في حالة ما إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة ، وإذا حدث العكس تكون الاحتياطات الحرة سالبة .

ب- الأهداف الوسيطة

سميت أهداف وسيطة لان البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف، كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية أو العامة .

تمتاز الأهداف الوسيطة ب:

- أن تكون سهلة التقييم والقياس
- أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية .

- أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة، بحيث يمكن أن تؤثر عليها بسرعة .

من بين هذه الأهداف نجد أسعار الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية .

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (يوسف، 1996، ص:28)

أسعار الفائدة، معدل سعر النقد، المجمعات النقدية .

ج- الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعتبر الأهداف النهائية للسياسة النقدية على مجموعة الأهداف التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها في إطار

أهداف السياسة الاقتصادية الكلية .

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة إلى تلاقي التضخم ومكافحته وفي نفس

الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود ان وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات

مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها .

2- تحقيق العمالة الكاملة :

يعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها ، ولكن تحقيق

العمالة الكاملة يسمح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5% بحيث تقوم بزيادة عرض

النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد

القومي .(السيد متولي، 2010 ، ص:195).

2-2. السياسة المالية

2-2-1. تعريف السياسة المالية

المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسي هو ضمان تعادل الإيرادات مع النفقات الضرورية للحفاظ على الأمن والدفع. ولكن بعد أن تعرض المجتمع الدولي للكساد الكبير وقيام الحروب والنزاعات الاشتراكية كان من الضروري أن تقوم الميزانية بدور ابعده مدى من مجرد تحقيق التعادل بين الإيرادات والنفقات بالمفهوم السابق وفي صدد هذا تتبع ماليي: (عبد الله، 1999، ص: 2013).

- زيادة حجم الاستثمارات في المجالات المختلفة، الأمر الذي يقضي زيادة الإيرادات لتغطية تكاليف هذه الاستثمارات .

- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم

- التنويع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشروعات سواء للحد من الطلب (زيادة الضرائب) أو زيادة الطلب الإيجاد الحافز على النهوض في حالة الكساد (تخفيض الضرائب).

2-2-2. أدوات السياسة المالية :

تؤثر السياسة المالية في الدولة على الاقتصاد من خلال الإنفاق والضرائب، حيث تعمل إلى جانب السياسة النقدية التي تنفذها البنوك المركزية، كما تؤثر على الاقتصاد من خلال العرض النقدي وأسعار الفائدة، وتهدف السياسة المالية إلى خلق نمو اقتصادي جيد، حيث يجب أن يتراوح النمو الاقتصادي ما بين 2% إلى 3% سنويا، وان تكون معدلات البطالة الطبيعية من 4.7 إلى 5.8 كما يجب أن يكون التضخم في مستواه الطبيعي وهو 2%، ومن الأدوات المستخدمة في السياسات المالية ما يأتي: (روان، 2014، ص: 154).

• الضرائب :

تتضمن الضرائب كلا من الدخل والمكاسب المالية التي يتم الحصول عليها من الاستثمارات، والعقارات، والمبيعات، حيث توفر الضرائب الدخل الذي يمول الحكومة، إلا أنها غير مجبذة من لدى معظم الناس وذلك لان العديد من الجهات الخاضعة للضريبة تمتلك دخلا منخفضا لا يمكنها من دفع الضرائب المستحقة .

• الإنفاق الحكومي :

يشمل الإعانات ومدفوعات التحويل، كبرامج الرعاية الاجتماعية، ومشاريع الأشغال العامة والرواتب الحكومية، إذ يذهب جزءا من الميزانية في الحكومات الفيدرالية الى برامج المعونات الاجتماعية، حيث انه كلما تقدم السكان في السن كلما ارتفعت تكاليف الرعاية الطبية والضمان الاجتماعي الخاصة بهم.

2-3. العلاقة بين التضخم وسعر الصرف :

تعود العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والتضخم إلى "هالير" الذي اعتبر انه في حالة تعرض الاقتصاد إلى صدمة، فسوف تؤدي تلك الصدمة مع سياسة الصرف المرن إلى سلسلة الآثار التراكمية المتعاقبة، مابين معدل التضخم وسعر الصرف من خلال التكاليف المحلية المستمرة، فالتضخم السريع في الأجور والأسعار، يصاحبه بطالة متزايدة، مما يؤدي إلى انخفاض العملة. (الشافعي، 2003، ص:44). مما يعكس علاقة التضخم بسعر الصرف ومن أثاره تأثير الحلقة المفرغة للتضخم وسعر الصرف .

1- تأثير المسننة

ينتج عن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم تأثيراً، يطلق عليه بتأثير المسننة، وهو يعبر عن تقلبات أسعار الصرف بارتفاع مستويات الأسعار، ويعمل هذا التأثير كالمالي :
 عند افتراض أن سعر الصرف بين عملتين لبلدين متقلب، فإن أي انخفاض في قيمة العملة تزداد الأسعار المحلية للواردات، وكذلك ينخفض المستوى المتوسط للأسعار المحلية في البداية، رغم ذلك يرفض العمال المحليين تخفيض أجورهم، ولذا يكون هناك انخفاض في تكاليف الإنتاج التي تحدث عندما ترتفع قيمة العملة المحلية .

2- الحلقة المفرغة :

إن التوازن في الميزان التجاري لا يعرف استقرار نتيجة لتقلبات أسعار الصرف، حيث تؤدي الزيادة في معدلات التضخم إلى تقلبات في سعر الصرف، وتضخم ذلك أن زيادة التضخم تؤدي إلى إضعاف الصادرات وبالتالي تدهور في الميزان التجاري أو تعديله حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، وينتج عن الانخفاض التلقائي لسعر الصرف الذي يفترض أن يحسن في القدرة الشرائية .

خاتمة الفصل الثاني :

يلعب سعر الصرف دورا هاما في ربط الاقتصاد العالمي، فهو بمثابة أداة ربط بين قيمة السلعة والخدمات والأصول والأسعار في السوق المحلية، نظيرتها في السوق الأجنبية لذا فان سعر الصرف المنخفض للعملة الأجنبية يجعل سعر السلع الأجنبية الأكثر تنافسية بالنسبة للعملة الوطنية منخفضا، وبالتالي يزيد من الطلب عليها من جهة ويقلل من قدرة السلع المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية من جهة أخرى والعكس صحيح، فقد كانت تعتمد الجزائر في أواخر التسعينات بتحديد سعر الصرف الدينار على نظام المدار وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار الصرف بتواتر على أسس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي فسعر الصرف المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية يعكس ارتفاع معدلات التضخم في الداخل ومن ثم ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية للدولة، كما يحدث هذا الارتفاع من التضخم تشوهات للأسعار بين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني وبين القطاعات المحلية والدولية، وهذا ما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال في الخارج .

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر صرف الدينار إداريا مع ارتباطه بالفرنك الفرنسي إلى غاية 1973 ثم بسلة عملات عددها 14 عملة صعبة من 1974 إلى 1994 وتميز بالاستقلال والثبات النسبي خلال الفترة 1995 إلى غاية 2014 بما يلاءم المرحلة التي عرفها الاقتصاد و المتميزة أساسا بنظام تسيير مخطط مركزيا وبتنمية كثيفة تتطلب استثمارات معتبرة تم انجازها بوتيرة سريعة مما أدى تسيير سعر الصرف بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة أي انفصال سعر الصرف الدينار عن واقع أداء وكفاءة الاقتصاد الوطن.

الفصل الثالث

أثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري

تمهيد:

يعد التحليل النظري التضخم وقيمة العملة من خلال مختلف المفاهيم والنظريات التي تطرقت لهذا الموضوع وبعد الدراسة التحليلية لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة أثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري ووصف المتغيرات. فنقوم في المرحلة الأولى على تحليل معطيات التضخم وسعر صرف الدينار. وفي المرحلة الثانية نقوم بوصف نموذج الدراسة المعتمد عليه مع شرح بعض المتغيرات. أما في المرحلة الثالثة نهتم بالجانب القياسي والمرحلة الأخيرة نقوم بالتفسير.

1- سعر صرف الدينار والتضخم في الجزائر

1-1- مراحل سياسة سعر الصرف في الجزائر :

المرحلة الأولى: 1962- 1970 :

في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل والتحويل الكلي داخل منطقة الفرنك ولقد كان النظام النقدي في هذه الحالة المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقيات بريتين وودز، فلقد حدثت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية، وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية بسبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول 1970- 1973، وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف، والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: - الحرية - النظام - الحصص - الاحتكار - إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

المرحلة الثانية: 1970 - 1987

من خلال هذا الجدول يتم عرض مراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1970-1987

الجدول (1/2): تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة 1970-1987

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
سعر صرف الدينار (DA/1\$)	4.94	4.91	4.48	3.96	4.18	3.95	4.16	4.17	3.96
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
سعر صرف الدينار (DA/1\$)	3.85	3.84	4.31	4.59	4.79	4.98	5.02	4.70	4.85

المصدر: (worl Developpent Indicators, 2020)

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق الخطط الاقتصادية للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتن وودز وعن تعويم أسعار الصرف ثم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية وهذا لغرض تحقيق عبيء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار. فالتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 و ظهور معدل مرن للصرف قد كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة حيث منحت لكل عملة منها ترجيعا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل

البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر لهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمة تتحدد بالنسبة لهذه السلسلة الخاصة.

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966 فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983-1986 أين الدولار الأمريكي كسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية وبعد 1986 أعلن تعديل طبق على حد حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيد السياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

الجدول (1): تطور سعر الصرف الرسمي والتضخم الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-1986

المرحلة الثالثة: 1987-1995

في هذا الجدول يتم عرض تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1987-1995)

الجدول (2/2) تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة 1987-1995

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
سعر صرف الدينار (DA/1\$)	4.85	5.91	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66

المصدر: (worl Developpent Indicators,2020)

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986 وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعالمية لسنوات 1988، والتي مست الضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية، مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في

أكتوبر 1988 والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني تهدف لانتقال التدريجي وبخطى سريعة من الاقتصاد المخطط والسير مركزيا إلى الاقتصاد توجهه آليات السوق الحرة ، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للعملة الجارية بعد 3 سنوات، وفي هذه الأثناء ثم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج ، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا للتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 "حيث انتقل معدل صرف الدينار ومن 4.9 دج في نهاية 1987 إلى 17.7 دج في نهاية مارس 1991." واستقر على هذا الحال على أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % بتاريخ 30-09-91 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر الصرف الدينار 22.5 دج واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994 في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق بعد سقوط سقوط الاشتراكية قدمت السلطات العمومية للبنك المركزي وظيفتين أساسيتين هما : الرقابة على الصرف وتعديل الاقتصاد وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرارية الدينار كما حاولت التحقيق من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمة الرسمية من القيمة الحقيقية.

المرحلة الرابعة: 1996-2019

من خلال هذا الجدول سيتم عرض مراحل سياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1996-2018

الجدول (3/2) تطور سعر صرف الدينار في الجزائر خلال الفترة (1996-2019)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر صرف الدينار	54.74	57.71	58.73	66.57	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف الدينار (1/DA)	73.28	72.65	69.29	64.58	72.64	74.38	72.93	77.54	79.37
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	-	-	-
سعر صرف الدينار	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59	1.95	-	-	-

المصدر: (world Development Indicators, 2020)

لقد لجأت الجزائر في العديد من المراحل إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية

واتفاق التمويل الموسع مع FMI، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة

40.17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمة عام 1990 وما بين 25% و 30% 1993-

1991 وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% وذلك ما بين شهر

ابريل وسبتمبر 1994 " وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم الدار بين البنك المركزي والبنوك

التجارية وبين سنة 1995 - 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه

انخفاض بحوالي 13% بين 1998 - 2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل

2002 " و في جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5%

وهذا الإجراء يهدف إلى الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين

القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل ابرز العملات الأجنبية وبين شهري

جوان و ديسمبر سنة 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5 % وفي سنة 2005 وصل سعر الصرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي 91.2447.

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال بحيث اتضح أن الجزائر كانت تسع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي التي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتبط بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لان معظم صادراتنا أي حوالي 97 % من صادرات الجزائر تقييم بالدولار ومن يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعامل العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول.

1-2. مراحل تطور التضخم في الجزائر

يمكن تقسيم فترات تطور التضخم إلى 4 مراحل أساسية :

المرحلة الأولى: من 1970 إلى 1987: انطلاقا من سنة 1970 بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار، عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات حيث حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15.6 % سنة 1978 و 14.7 % سنة 1981، وبالرغم

من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984، إلا انه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10.5% و 12.3 خلال سنتي 1985، 1986 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الاختلالات التي أحدثتها جهاز التنظيم المركزي للأسعار،

وتأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية.

الجدول (5/2): تطور سعر صرف الدينار و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-1987

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
سعر صرف الدينار (DA/\$)	4.94	4.91	4.48	3.96	4.18	3.95	4.16	4.15	3.96
معدل التضخم، مؤشرا أسعار الاستهلاك (%)	6.6	2.62	3.66	6.17	4.69	8.23	9.43	11.99	17.52
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
سعر صرف الدينار (DA/\$)	3.85	3.84	4.31	4.59	4.79	4.98	5.02	4.70	4.84
معدل التضخم مؤشرا أسعار الاستهلاك (%)	11.34	9.52	14.65	6.54	5.97	8.11	10.48	12.37	7.44

المصدر: (worl Developpment Indicators, 2020)

المرحلة الثانية: من 1987-2004: وهي مرحلة تحرير الأسعار حيث يلاحظ أن معدلات التضخم سجلت قيما قياسية طيلة الفترة 1989-1996، وبلغت اعلي نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.7% في حين بلغ هذا المعدل 20.5%، 29%، و 29.8 في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى عدة أسباب أهمها: التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997)، ورفع الدعم الحكومي عنها.

الجدول: (6/2) مراحل تطور سعر صرف الدينار والتضخم في الجزائر خلال الفترة: 1987-2004

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
سعر صرف الدينار (DA/\$1)	4.84	5.91	7.61	8.98	18.47	21.34	23.35	35.06	47.66
معدل التضخم، مؤشر أسعار الاستهلاك (%)	7.44	5.91	9.30	16.65	25.88	31.67	20.54	29.05	29.78
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر صرف الدينار (DA/1\$)	54.75	57.71	58.34	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06
معدل التضخم مؤشر أسعار الاستهلاك (%)	18.68	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96

المصدر: (worl Developpent Indicators,2020)

المرحلة الثالثة: من 2005-2013: تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم وهذا بسبب تطبيق برنامج

التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما

هو عليه لدى الشركاء التجاريين .

الجدول (7/2) مراحل تطور سعر صرف الدينار و التضخم خلال الفترة 2005- 2013

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف الرسمي (DA/1)	73.28	72.65	69.29	64.58	72.64	74.39	72.64	77.54	79.37
معدل التضخم، مؤشرا أسعار الاستهلاك (%)	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.9	3.25

المصدر: (worl Developpent Indicators,2020)

المرحلة الرابعة : الفترة من 2013-2019

نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خلال الفترة من 2000-2011، إن معدل التضخم لم يتجاوز 8.9% كحد أقصى وذلك سنة 2012، لكن من الواقع انه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر ب 0.3% ويمكننا تحليل تحركات معدلا.

الجدول:(8/2) مراحل تطور سعر صرف الدينار و التضخم خلال الفترة (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر صرف الدينار (DA/1\$)	79.37	80.58	100.69	109.44	110.97	116.59	119.35
معدل التضخم، مؤشرا أسعار الاستهلاك (%)	3.25	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95

المصدر: (worl Developpent Indicators,2020)

سنة 2001 سجل ارتفاع في معدل التضخم مقارنة بالنسبة السابقة، حيث بلغ في هذه السنة 4.2% ويفسر هذا الارتفاع إلى زيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.2% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجم عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ويعود كذلك هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وان الأسعار العالمية وهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في نفس السنة. إذ جاء كخلاصة لتقرير السنوي لبنك الجزائر 2003 كمالبي : إن الهدف النهائي للسياسة النقدية إذا هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية الأسعار الاستهلاك.

كما سجل انخفاض في معدل التضخم سنة 2002 قدر ب 1.4% بسبب انخفاض في الكتلة النقدية إلى 17.30%، ثم شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم 4.3%، ويفسر هذا الارتفاع باستمرارية السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.

ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2011 عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في سنوات أخرى، حيث بلغت 1.8% سنة 2006 ووصلت إلى 5.7 سنة 2009 وذلك يعود إلى الأمور الكبيرة التي خصصت تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، وكذلك ارتفاع الأجور دون زيادة مقابلة للإنتاجية وكذلك ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخصوصا المواد الغذائية، إضافة إلى ذلك التغيرات في احتياطات الصرف نتيجة التغير في أسعار البترول.

كما سجل معدل تضخم اعلي مستوى بمعدل 8.9% سنة 2012 مقارنة بنسبة 2011 التي سجلت معدل 4.5% وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، وبذلك فهو قد تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستراتيجي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والعرض (4%)، تميزت السنتين الأخيرتين بتراجع في التضخم، مسجلتين 3.3%، 3% على التوالي. ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الاستقرار النقدي والمالي.

إذن سياسة تثبيت سعر الصرف الدينار، إلى جانب عدم الانضباط في السياسة المالية ظهر أثره في الحال في شكل تغيرات غير مرغوبة في سعر الصرف الاسمي للدينار طيلة هذه الفترة وهذا بوجود تضخم كامن، كله هذا مثل ضغطا على السلطات النقدية بمراجعة سياستها وخاصة سياسة سعر الصرف الدينار، لتدخل في مرحلة موائية التي تمثلت بعملية الانزلاق التدريجي لسعر صرف الدينار.

1- عرض نموذج الدراسة :

- بالاعتماد على الدراسات السابقة وفي هذه الحالة سوف يتم اختيار
- دراسة (Imimole & Enoma, 2011) الخاصة بانخفاض سعر الصرف والتضخم في نيجيريا 1986-2008 نحاول إسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر نظرا للتشابه الكبير بين الاقتصاديين وأهمها دولتان أحادية التصدير خاصة في مجال المحروقات ودولتين سائرتين في طريق النمو، حيث استخدمت هذه الدراسة الاختبار الانحدار الذاتي ذات التوزيع المتباطئ، ويعتمد التضخم على سعر الصرف وعرض النقود والانفاق الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بناءً على هذه العلاقة نقدم شكلا وظيفيا على هذه المتغيرات :

$$INF=f(EXCR,MS ,GEXP,RGDP).....1$$

بالاعتماد على المعادلة (1) توفرت لنا المتغيرات التالية:

$$\ln INF=a_0+a_1 \ln EXR+a_2 \ln MS+a_3 \ln GEP+a_4 \ln GDP+U_t \dots 2$$

$\ln INF$ معدل التضخم

$\ln EXR$ سعر الصرف

$\ln MS$ الكتلة النقدية

$\ln GDP$ الناتج الداخلي الخام الحقيقي

U_t الخطأ العشوائي

1-2- تعريف وبناء معطيات الدراسة:

1-2-1. معدل التضخم

معدل التضخم هو مصطلح اقتصادي يعبر عن مقدار التغير في أسعار سلع ما نحو الزيادة بشكل كبير، خلال فترة

زمنية معينة. حيث تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي. (world Developpent)

Indicators,2020

هذا المتغير يكون في صورة In INFR

1-2-2- سعر الصرف الرسمي:

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو شراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينها، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في فترة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف. تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي (WDI,2020)

هذا المتغير يكون في صورة In EXCR

1-2-3. عرض النقود MS

هي الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي أو هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع ويقصد بوسائل الدفع: هي تلك النقود في صورها الثلاثة m_1 و m_2 و m_3 ، حيث تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي. (WDI,2020)

هذا المتغير يكون في صورة: In MS:

1-2-5. الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي هو أداة من الأدوات السياسية المالية، حيث تقوم الدولة بالإنفاق لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ويشمل الإنفاق الحكومي الرواتب والأجور في القطاعات الحكومية، كما يشمل المشاريع الإنمائية والإنفاق على البنى الأساسية مثل الطرق والجسور والمياه والكهرباء. تم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي.

(world Development Indicators,2020)

هذا المتغير يكون في صورة: In GEXP

1-2-6. إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

يعرف بأنه قيمة كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة. وتم الحصول على هذا المتغير من قاعدة بيانات البنك العالمي. (world Development Indicators, 2020)

هذا المتغير يكون في صورة In GDP

بالنسبة الى الفترة الزمنية من 1980-2019

دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

الجدول 1/3 النتائج الاولى لاختبار ADF

الاحتمال	T-Statistic		المتغيرات
	القيمة الحرجة 5%	ADF Test Statistic	
0.1470	-1.949609	-1.402918	LnINF
0.7806	-1.950394	0.349635	LnEXCR
0.0099	-3.557759	-4.276127	LnMS
0.9791	-1.949609	1.757037	LnGEXP
0.9980	-1.949856	2.755636	LnGDP

المصدر: مخرجات 10 EViews

تبين كل متغيرات الدراسة هي متغيرات غير مستقرة ماعدا متغير الكتلة النقدية أي العرض النقدي

(MS) لان قيمها الاحتمالية أكبر من القيمة من القيمة الحرجة 5% وكذلك قيم **statistic**

ADF Test المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% مما يعني ان هذه

المتغيرات هي مستقرة عند المستوى أي يتم قبول الفرضية العدمية **H0** بسبب توفر جذور وحدوية

وبالتالي يستوجب دراسة الفروقات الأولى لها.

الجدول 2/3 النتائج النهائية لمرشح الفروقات الأولى لاختبار ADF

الرتبة	الاحتمال	T-Statistic		المتغيرات
		القيمة الحرجة 5%	ADF Test Statistic	
I(1)	0.0000	-1.949856	-8.629074	LnINF
I(1)	0.0010	-1.949856	-3.445697	LnEXCR
I(0)	-	-	-	LnMS
I(1)	0.0000	-1.949856	-4.486181	LnGEXP
I(1)	0.0487	-1.949856	-1.962202	LnGDP

المصدر: مخرجات EViews 10

إن النتائج المحصل عليها باختبار أثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري للفروقات الأولى للسلاسل الزمنية والمبنية في الجدول (2/2) الملحق (2) قد بينت بان متغيرات لدراسة مستقرة من الدرجة $I(1)$ ماعدا متغير الكتلة النقدية (MS) هو مستقر عند المستوى $I(0)$ لان كل القيم الاحتمالية لها اقل من القيمة الاحتمالية لمجال المجازفة 5% وبالتالي قبول الفرضية البديلة $H1$ ، وهذا يعني أن سلاسل هذه المتغيرات هي سلاسل خالية من الجذور الوحدوية.

من خلا دراسة الاستقرارية تبين لنا اتباع منهجية الانحدار الذاتي ذات التوزيع المتباطئ Autoregressive Distributed Lag: لتقدير هذا النموذج الخاص بالانحدار الذاتي الموزع ARDL. بعد تحديد خصائص الفجوات الزمنية المتباطئة المناسبة لإجراء التقدير وهذا بعد التأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية.

الجدول 3/2: نتائج تقدير نموذج ARDL

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LNINF(-1)	0.070217	0.229791	0.305567	0.7639
LNINF(-2)	-0.220789	0.231309	-0.954520	0.3540
LNINF(-3)	0.239711	0.179297	1.336946	0.1999
LNEXCR	2.620255	2.165837	1.209812	0.2439
LNEXCR(-1)	-3.461276	3.573576	-0.968575	0.3472
LNEXCR(-2)	4.370807	3.296874	1.325743	0.2035
LNEXCR(-3)	-0.405876	1.447351	-0.280427	0.7827
LNEXCR(-4)	-2.852682	0.989224	-2.883757	0.0108
LNMS	1.603855	2.234574	0.717745	0.4833
LNMS(-1)	-5.108822	2.917797	-1.750917	0.0991
LNMS(-2)	6.307371	2.366137	2.665683	0.0169
LNGEXP	-0.258705	1.688819	-0.153187	0.8802
LNGEXP(-1)	2.746820	2.274092	1.207875	0.2446
LNGEXP(-2)	-4.124297	1.588156	-2.596909	0.0195
LNGDP	9.252831	7.781859	1.189026	0.2518
LNGDP(-1)	-6.320627	10.54655	-0.599308	0.5574
LNGDP(-2)	-19.19386	10.88163	-1.763878	0.0968
LNGDP(-3)	26.52211	10.94686	2.422806	0.0276
LNGDP(-4)	-13.91964	7.886014	-1.765105	0.0966
C	62.04595	106.0113	0.585277	0.5665

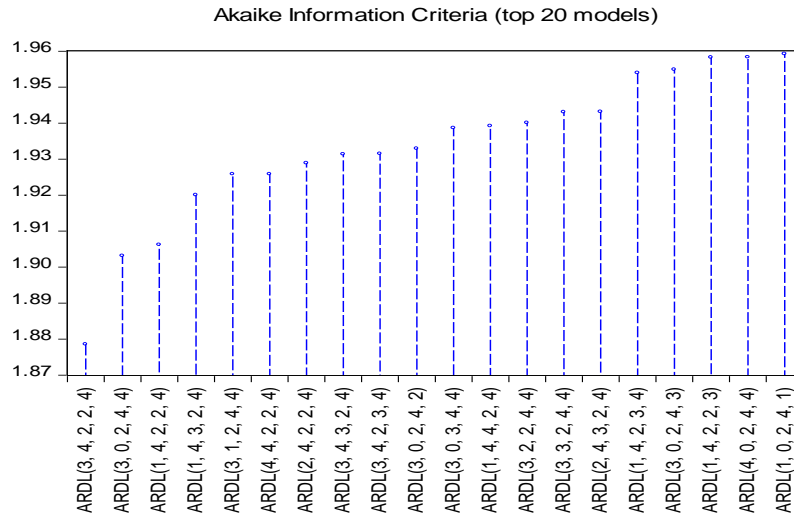
R-squared	0.860258	Mean dependent var	1.761874
Adjusted R-squared	0.694315	S.D. dependent var	0.963522
S.E. of regression	0.532720	Akaike info criterion	1.878539
Sum squared resid	4.540648	Schwarz criterion	2.758272
Log likelihood	-13.81370	Hannan-Quinn criter.	2.185589
F-statistic	5.184043	Durbin-Watson stat	2.332109
Prob(F-statistic)	0.000846		

المصدر: مخرجات EViews 10

النموذج الذي كان مناسباً لإجراء هذا التقدير، قد تحدد في هذه الفجوات الزمنية المتباطئة المناسبة:

ARDL(3, 4, 2, 2, 4) وهذا بناءً على حلوله من المشاكل القياسية وتدنية اصغر قيمة من معيار Akaike والموضحة في الشكل (2/2).

الشكل: (2/2) : نتائج تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات



المصدر: مخرجات EViews 10

حيث تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات الخاصة بذلك والمتمثلة في:

إحصائية Q-Statistics لمربعات البواقي كما يظهر في الشكل (2/2) تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية، حيث كل الاحتمالات أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي نقبل بالفرضية H_0

القائلة أن البواقي هي خطأ أبيض.

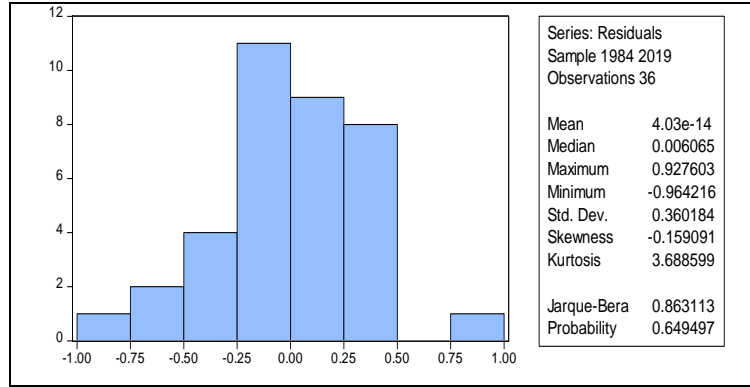
الشكل : (3/2) دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الجزئي لمربعات البواقي

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.051	-0.051	0.1011	0.751
		2 -0.124	-0.126	0.7149	0.699
		3 -0.153	-0.170	1.6873	0.640
		4 -0.003	-0.042	1.6877	0.793
		5 0.236	0.200	4.1425	0.529
		6 -0.062	-0.064	4.3162	0.634
		7 0.024	0.067	4.3424	0.740
		8 -0.148	-0.101	5.4116	0.713
		9 0.055	0.044	5.5636	0.783
		10 -0.014	-0.083	5.5739	0.850
		11 -0.042	-0.044	5.6692	0.895
		12 -0.124	-0.175	6.5489	0.886
		13 -0.083	-0.071	6.9631	0.904
		14 0.355	0.301	14.808	0.391
		15 -0.057	-0.049	15.016	0.450
		16 -0.111	-0.088	15.854	0.463

المصدر: مخرجات EViews 10

التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، ووفقا لقواعد قرار هذا الاختبار. يمكن الحكم بأن البواقي لها توزيع طبيعي، لأن قيمة الاحتمال المرتبط بإحصائية Jarque-Bera يساوي 0.649497 وهي أكبر من القيمة الحرجة 5%.

الشكل 4/2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: مخرجات EViews 10

اختبار ثبات تجانس تبين الأخطاء Heteroskedasticity يشير إلى عدم وجود مشكلة اختلاف

التباين للأخطاء العشوائية، وهذا حسب نتائج الجدول (3/2) بان جميع القيم الاحتمالية لإحصائية Fischer:

Prob F(1,23)= 0.7696 وكذلك القيمة الاحتمالية الخاصة بمشاهدات معامل التحديد Chi-

Prob. Chi-Square (1)= 0.7613 هي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي يمكن

الاستنتاج بأنه لا توجد مشكلة اختلاف التباين للأخطاء.

الجدول 4/2 : نتائج اختبار ثبات تجانس تبين الأخطاء العشوائية

HeteroskedasticityTest: ARCH			
F-statistic	0.087208	3)3Prob. F(1,	0.7696
		Prob. Chi-	
Obs*R-squared	0.092250	Square(1)	0.7613

المصدر: مخرجات EViews 10

بعد اختيار النموذج المناسب للدراسة، فانه في الخطوة الموالية سوف يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك

بين هذه المتغيرات من عدمها وهذا بالاستعانة باختبار الحدود لوجود العلاقة التوازنية Form Long Run and Bounds Test والموضحة في الجدول (4/2).

الجدول 5/2: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Finite Sample: n=40		
F-statistic	6.184623	10%	2.427	3.395
k	4	5%	2.893	4
		1%	3.967	5.455

المصدر: مخرجات EViews 10

حسب القيمة الإحصائية $F\text{-statistic}=6.184623$ المتحصل عليها من نتائج اختبار الحدود

للتكامل المشترك لاختبار اثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري والتي هي أكبر من القيم الحدية العليا $I(1)$

عند مستوى المعنوية: 1%، 5% و 10% على التوالي، فانه تم رفض الفرضية H_0 والقبول بالفرضية البديلة H_1 .

أي انه هناك علاقة توازنية بين متغيرات هذه الدراسة.

الجدول 6/2 نتائج مقدرات معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LNEXCR	0.297770	1.016572	0.292916	0.7734
LNMS	3.076650	2.609487	1.179025	0.2556
LNGEXP	-1.796301	1.572633	-1.142225	0.2702
LNGDP	-4.017291	6.433106	-0.624471	0.5411
C	68.11784	119.7300	0.568929	0.5773
EC = LNINF - (0.2978*LNEXCR + 3.0767*LNMS - 4.0173*LNGDP -1.7963*LNGEXP + 68.1178)				

المصدر: مخرجات EVIEWS 10

نتائج التقدير للأجل الطويل جاءت كلها غير معنوية غير انها تبين بأنه هناك علاقة طردية بين متغير سعر الصرف الاسمي (EXCR) ومتغير معدل التضخم (INF)، حيث أن الزيادة في سعر الصرف الاسمي بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مستوى التضخم بـ: 0.29 وحدة. أما الزيادة في العرض النقدي (MS) فهي تعمل على زيادة المستوى العام للتضخم بحوالي ثلاث وحدات. متغير الانفاق الحكومي (GEXP)، فان الانخفاض فيه بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم بـ: 1.79 وحدة، إلى جانب الناتج الداخلي الخام (GDP) الذي يعمل على زيادة نسبة التضخم قدرها أربع وحدات.

معامل سرعة تصحيح الخطأ $CointEq(-1) = -0.910862$ للعودة نحو التوازن (تصحيح الاختلال

لأثر هذه المتغيرات) هو سلبي ومعنوي أي تقريبا 91% من عدم التوازن لاختلال هذه المتغيرات للأجل الطويل يتم تصحيحها في الأجل القصير (السنة).

الجدول 7/2: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LNINF(-1))	-0.018921	0.149055	-0.126943	0.9006
D(LNINF(-2))	-0.239711	0.128675	-1.862924	0.0809
D(LNEXCR)	2.620255	1.441873	1.817258	0.0880
D(LNEXCR(-1))	-1.112249	1.969224	-0.564816	0.5800
D(LNEXCR(-2))	3.258558	0.996871	3.268788	0.0048
D(LNEXCR(-3))	2.852682	0.841705	3.389171	0.0037
D(LNMS)	1.603855	1.463042	1.096247	0.2892
D(LNMS(-1))	-6.307371	1.729688	-3.646536	0.0022
D(LNGEXP)	-0.258705	1.148257	-0.225303	0.8246
D(LNGEXP(-1))	4.124297	1.185721	3.478304	0.0031
D(LNGDP)	9.252831	5.535040	1.671683	0.1140
D(LNGDP(-1))	6.591402	5.157603	1.277997	0.2195
D(LNGDP(-2))	-12.60246	5.500769	-2.291037	0.0359
D(LNGDP(-3))	13.91964	5.395977	2.579634	0.0202
CointEq(-1)*	-0.910862	0.130518	-6.978818	0.0000

المصدر: مخرجات 10 EVIEWS

في الأجل القصير: يتوقع انخفاض التضخم (INF) بالنسبة للمتغير نفسه بنسبة 1.89% للسنة الموالية وبنسبة 24% للسنة الثانية.

أما الزيادة في سعر الصرف الاسمي (EXCR) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم ب: 2.62 وحدة من نفس السنة، وانخفاضه ب: 1.11 وحدة للسنة الموالية وارتفاعه ب: 3.25 وحدة للسنة الثانية وب: 2.85 وحدة للسنة الثالثة.

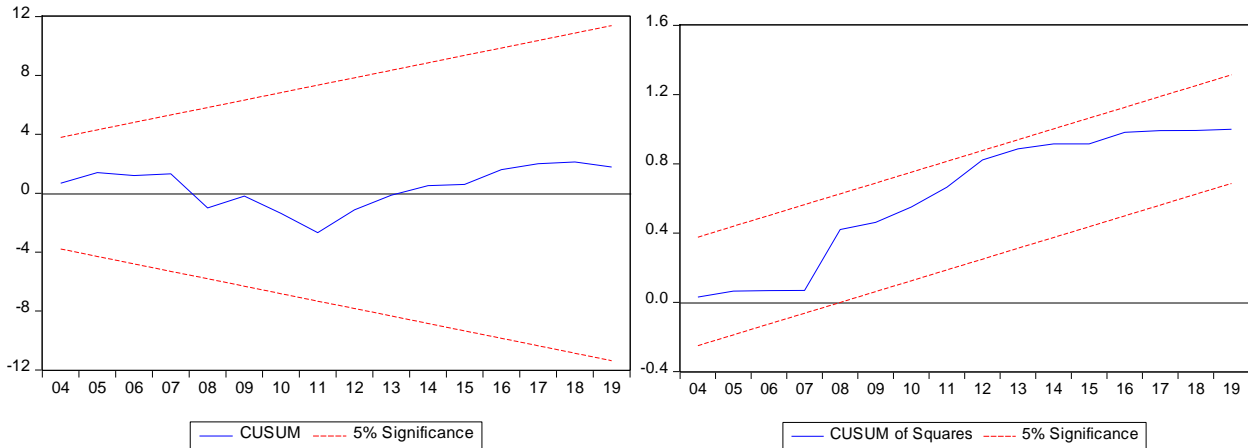
الزيادة في العرض النقدي (MS) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم ب: 1.60 وحدة من نفس السنة وانخفاضه ب: 6.30 وحدة للسنة الموالية.

الزيادة في الانفاق الحكومي (GEXP) بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض التضخم ب: 0.25 وحدة من نفس السنة، وارتفاع ب: 1.12 وحدة للسنة الموالية.

الزيادة في الناتج الداخلي الخام (GDP) بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة التضخم بـ: 9.25 وحدة من نفس السنة، وارتفاعه بـ: 6.59 وحدة للسنة الموالية وانخفاضه بـ: 12.60 وحدة للسنة الثانية وارتفاعه من جديد بـ: 13.91 وحدة للسنة الثالثة.

المعلومات المقدرة لهذا النموذج هي ثابتة أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة وأنه لا يوجد اختلال هيكلية حاصل. بالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لهذا النموذج الذي هو محل الدراسة، وهذا استنادا للمجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي اللذان يقعان داخل حدود الثقة.

الشكل (5/2) نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات *EViews 10*

النتائج النهائية:

- يوجد اثر للتضخم على قيمة الدينار الجزائري حيث انه كلما زادت نسبة التضخم فانها تعمل على تدهور قيمة العملة.
- وجود علاقة توازنية باختبار الحدود حيث ان المتغيرات المدروسة لها نفس السلوك. وفي المجال القصير باستعمال نموذج تصحيح الخطا تبين ان زيادة التضخم تؤدي كذلك الى تدهور في سعر صرف الدينار.
- الزيادة في العرض النقدي فهي تعمل على زيادة في مستوى التضخم العام.

- الانخفاض في الانفاق الحكومي يؤدي الى الزيادة في نسبة التضخم.
- الزيادة في الناتج الداخلي الخام تؤدي الى الزيادة في نسبة التضخم.

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لأثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري وذلك باستخدام مبادئ الاقتصاد القياسي، بهدف التوصل إلى معرفة مدى تأثير قيمة العملة بالتضخم.

حيث تم تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسات القياسية وجمع البيانات الخاصة من مصادر مختلفة، وبعد ذلك تم دراسة استقرارية المتغيرات، تقدر هذه الطريقة في تحديد المتغيرات حيث تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة للمتغيرات والخطوة الموالية تم باستخدام نموذج اختبار الحدود وهو أسلوب قياسي حديث للتقدير الكمي، ثم تقدير معلمات الأجل الطويل.

ليتم في الأخير التوصل الى بعض النتائج من خلال هذه الدراسة نذكر منها: يؤثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري، ووجود علاقة توازنية باختبار الحدود وفي المجال القصير باستعمال نموذج تصحيح الخطأ يبين أن زيادة التضخم تؤدي إلى تدهور سعر صرف الدينار.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على اثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري، حيث تبين أن ظاهرة التضخم هي من أكثر المشاكل التي تتعرض للتحليل والتفسير ولازالت إلى يومنا هذا محل جدل ونقاش، وله آثار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى هذا هدفت هذه الدراسة وبشكل رئيسي إلى محاولة تحديد عدة نقاط رئيسية حيث تناولت المرحلة لأولى أساسيات التضخم بدءاً بمفاهيم التضخم وأنواعه وأسبابه واثاره وأساليب معالجته واهم النظريات المفسرة له وفي المرحلة الثانية تم التطرق إلى محدداته من خلالها ارتأينا التمايز في أسعار الصرف تطرقنا من خلالها إلى مفهوم سعر الصرف واهم وظائفه ثم أسعار الفائدة والميزان التجاري من خلاله يتم تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وفي المرحلة الموالية المضاربة والاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي وفي المرحلة الأخيرة فتناولنا السياسة النقدية والسياسة المالية وبعدها تطرقنا إلى العلاقة بين التضخم وسعر الصرف. أما بعد تم التطرق إلى الجانب التطبيقي حيث تم دراسة اثر التضخم على قيمة الدينار من خلال تحليل تطور سياسة سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال الفترة (21970-2019). وكانت الاجابة عن الفرضية السابقة تبين ان التضخم يؤثر فعلا على قيمة العملة.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري ومنها ما هو مرتبط بالجانب التطبيقي، ثم بعد ذلك الإشارة إلى جملة من الاقتراحات التي تأتي على أساس النتائج المتوصل إليها، وأفاق مكملة لهذا البحث.

نتائج الدراسة:

استنتجنا من خلال أسباب التضخم والتي يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات، فالاتجاه الأول يتعلق بالتضخم الناشئ عن الزيادة في الطلب الكلي مصحوبا بالعرض الكلي فهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أما الاتجاه الثاني الذي يتمحور حول التضخم الناشئ عن توقعات والأوضاع النفسية، فله أثر كبير أكثر من تأثير العوامل

الاقتصادية في ارتفاع الطلب الكلي الفعال، يرى أصحاب الاتجاه الثالث أن أسباب التضخم ترجع إلى تلك العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض.

- يؤثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري حيث كلما زادت نسبة التضخم تعمل على زيادة قيمة العملة.
- وجدت علاقة توازنية باختبار الحدود حيث ان المتغيرات المدروسة لها نفس السلوك. وفي الاجل القصير باستعمال نموذج تصحيح الخطأ تبين أن زيادة التضخم تؤدي كذلك الى التدهور في سعر صرف الدينار.
- الزيادة في العرض النقدي فهي تعمل على زيادة مستوى العام للتضخم وبالتالي تدني قيمة الدينار.
- انخفاض الانفاق الحكومي يؤدي الى زيادة التضخم وله انعكاس على العملة الوطنية.

التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج السابقة خلصت الدراسة مجموعة من الاقتراحات نذكر منها مايلي:

- إنشاء بنك المعلومات يهتم وبشكل دوري في تحيين الحسابات الخاصة بالتضخم وسعر الصرف.
- إعادة مراجعة سياية سعر الصرف على راسها البنك المركزي. ويجب الأخذ بسياسة أسعار الصرف التي تناسب ظروف الدولة.
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيراً على أسعار الصرف .

أفاق الدراسة:

- العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

1. ابراهيم محمود الشافعي. (2003) "الاثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية" دار النهضة العربية. مصر.
2. احمد محمد عادل عبد العزيز. (2018) "الفائدة والتضخم بين النظرية والواقع" دار التعليم الجامعي. الاسكندرية.
3. احمد هاني. (1986). العملة والنقود. ط2، دارالكندي للنشر والتوزيع، الاردن.
4. اسماعيل فوزي. (2010). مطبوعة مقياس اقتصاد معدلات الصرف.
5. امين عبد الوهاب. (2002) "مبادئ الاقتصاد الكلي" الحامد للنشر والتوزيع. الاردن. (ذكر في صدوقي يوسف (2012-2013) دراسة تطور مستوى العام للاسعار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية غ منشورة).
6. بريهي احمد علي. (2016) "الاستثمار الاجنبي وسياسات الاستقرار الاقتصادي" ، ط1، دار الكتب. العراق.
7. حسين بني هاني. (2002) "اقتصاديات النقود والبنوك" دار الكندي للنشر والتوزيع، الاردن. (ذكر في بناني فتيحة (2008-2009) السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية ضمن متطلبات رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس غ منشورة).
8. حسين عناية غازي. (1991). تمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الجيل. لبنان.
9. خالد احمد سليمان شبكة. (2008). التضخم واثره على الدين، ط1، دار الفكر الجامعي. مصر.

10. دلال بن سمينة. (2017). الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومحدداتها، أثرها وتوجهاتها، ط1. دار الايام للنشر والتوزيع. الجزائر.
11. رمضان زياد. (2007). مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي (المجلد ط،4). دار وائل للنشر. الاردن.
12. سليمة حشاشي. (2009). التقييم العادل المخاطر الاصول الراسمالية، نتيجة لمواجهة الازمات المالية، ملتقى حول الازمة المالية والاقتصادية والحوكمة المالية .
13. سمير عبد الله مصطفى. (2017). الاستثمار الاجنبي الغير مباشر في سوق الاوراق المالية. العراق.
14. شعيب بونوة، و رحيمة خياط. (2011). سياسة سعر الصرف بالجزائر -نمذجة قياسية للدينار الجزائري الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. تأليف شعيب بونوة و خياط رحيمة، ط5، الجزائر. (ذكر في تواتي خديجة 2013-2014) تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف 1980-2011، رسالة ماجستير غ منشورة.
15. ضرار العتيبي، و اخرون. (2018). الاساس في علم الاقتصاد. دار اليازوري العلمية للنشر.
16. عبد الحميد عبد المطلب. (2002). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. ط1، مصر.
17. عبد الرزاق بن الزاوي. (2016). سعر الصرف الحقيقي التوازي دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الاردن.
18. عبد القادر السيد متولي. (2010). اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، الاردن.
19. عبد الله حبابة. (2008) "الاقتصاد المصرفي"، مؤسسة شباب الجامعة. مصر.

20. عز الدين طه طالب زياد، و اسماعيل عبد الله كييلان. (2015). التاصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والاثار المتوقعة منها. مع الاشارة، الى واقع التضخم في الاق العراقي للمدة (2003-2013). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية .
21. عقيل جاسم عبد الله. (1999) "النقود والمصارف" ، ط2، دار مجدلاوي للنشر. الاردن.
22. علي بلعوز. (2006) " محاضرات في النظريات والسياسات المالية النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية . (ذكر في طلحة محمد 2018-2019) قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية، سعر الصرف النمو الاقتصادي بالجزائر. خلال الفترة 1970-2017. ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان غ منشورة.
23. فيصل دراج. (1999). نظرية الرواية والرواية العربية، ط1، دار النشر والتوزيع. الجزائر.
24. كمال محمد يوسف. (1996) " السياسة النقدية المصرفية الاسلامية " دار الوفاء للطباعة والنشر. مصر.
25. لطيفة بن الشيخ. (2006). الاسواق المالية وتأثيرها النمو الاقتصادي . دار النشر. الجزائر.
26. مجدي محمد شهاب. (2000) " اقتصاديات النقود والمال " النظرية والمؤسسات النقدية. دار الجامعة الجديدة. مصر.
27. مجيد الموسوي ضياء. (2009). النظرية الاقتصادية، ط1، دار النشر. الجزائر.
28. محمد احمد الافندي. (2010). الاقتصاد النقدي والمصرفي. ط2،
29. محمد الصيرفي. (2008). البورصات. دار الفكر الجامعي. ط1، الاسكندرية.

30. محمد بن عزة، و كلثوم بوهنة. (2013). "انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري" الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر" الجزائر. (ذكر في خلاص اسماء، دراسة تحليلية تنبئية في افاق 2022، مذكرة تخرج شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي غ منشورة.
31. محمد حسن رشم، و وآخرون. (2012). "التضخم الاقتصادي والمعالجات السياسية"، ط1، دار الدكتور للطباعة والنشر والنشر والتوزيع.العراق.
32. محمد صالح الحناوي. (2005) "تحليل وتقييم الاسهم والسندات" مؤسسة النشر الجامعية.مصر.(ذكر في ناظم محمد نوري الشمري وطاهر فاضل الباقي 2018-2019، القيمة المعرضة للخطر VaR كاداة مستحدثة لقياس وادارة مخاطر المحفظة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادي، غ منشورة.
33. محمود حميدات. (2014) "مدخل التحليل النقدي"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.
34. مسعود ميهوب. (2017) "محددات التضخم في الجزائر" دراسة قياسية للفترة (1990-2014). الجزائر.
35. مصطفى رشدي شيحة. (1981) "الاقتصاد النقدي والمصرفي" الدار الجامعية للطباعة والنشر.لبنان.ذكر في: (مرزوق يوسف 2015-2016، اثر تغيرات سعر الصرف على التضخم، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، غ منشورة.
36. منير ابراهيم هندي. (1999) "ادارة الاسواق والنشآت المالية" منشاة المعارف للتوزيع.مصر.
37. نجيب ابراهيم نعمت الله. (2000) "اسس علم الاقتصاد" مؤسسة شباب الجامعة.مصر.
38. نوري عباس صباح. (2005) "اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي" العراق. وجيه نجار روان. النقود والبنوك والمصارف المركزية.، ط1، لبنان.

39. يسرى احمد عبد الرحمان. (2003) "اقتصاديات النقود والبنوك" الدار الجامعية. مصر

40. Imimole, B., & Enoma, A. (2011). Exchange Rate Depreciation and Inflation in Algeria (1986-2008). *Business and Economics Journal* , 2011 (28), 1-12.

الملاحق

الملاحق

الملحق 1 : دراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة لنموذج

اختبار جذر الوحدة في سلسلة **INF** باستخدام اختبار **ADF**

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.080449	0.1250
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNINF)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 13:29
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	-0.418911	0.135990	-3.080449	0.0039
C	1.082505	0.413693	2.616684	0.0129
@TREND("1980")	-0.017831	0.010984	-1.623410	0.1132

R-squared	0.209963	Mean dependent var	-0.040626
Adjusted R-squared	0.166072	S.D. dependent var	0.756762
S.E. of regression	0.691073	Akaike info criterion	2.172660
Sum squared resid	17.19293	Schwarz criterion	2.300626
Log likelihood	-39.36687	Hannan-Quinn criter.	2.218573
F-statistic	4.783736	Durbin-Watson stat	2.169042
Prob(F-statistic)	0.014377		

Null Hypothesis: LNINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.402918	0.1470
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNINF)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 13:30

الملاحق

Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF(-1)	-0.081253	0.057917	-1.402918	0.1688
R-squared		0.046431		
Adjusted R-squared		0.046431		
S.E. of regression		0.738985		
Sum squared resid		20.75173		
Log likelihood		-43.03543		
Durbin-Watson stat		2.555761		
Mean dependent var		-0.040626		
S.D. dependent var		0.756762		
Akaike info criterion		2.258227		
Schwarz criterion		2.300882		
Hannan-Quinn criter.		2.273531		

Null Hypothesis: D(LNINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.434680	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNINF,2)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 13:33
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNINF(-1))	-1.348316	0.159854	-8.434680	0.0000
C	-0.042113	0.253148	-0.166359	0.8688
@TREND("1980")	-0.000892	0.010887	-0.081936	0.9352
R-squared		0.670294		
Adjusted R-squared		0.651453		
S.E. of regression		0.735963		
Sum squared resid		18.95745		
Log likelihood		-40.70727		
F-statistic		35.57751		
Prob(F-statistic)		0.000000		
Mean dependent var		-0.031960		
S.D. dependent var		1.246595		
Akaike info criterion		2.300383		
Schwarz criterion		2.429666		
Hannan-Quinn criter.		2.346380		
Durbin-Watson stat		1.968036		

الملاحق

الملحق (2): اختبار جذر الوحدة في سلسلة EXCR باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: LNEXCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.597647	0.9736
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	
10% level	-3.196411	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXCR)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 13:38
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXCR(-1)	-0.027926	0.046726	-0.597647	0.5538
C	0.198695	0.085273	2.330103	0.0255
@TREND("1980")	-0.000710	0.004957	-0.143204	0.8869

R-squared	0.079314	Mean dependent var	0.088135
Adjusted R-squared	0.028165	S.D. dependent var	0.146564
S.E. of regression	0.144485	Akaike info criterion	-0.957479
Sum squared resid	0.751533	Schwarz criterion	-0.829513
Log likelihood	21.67084	Hannan-Quinn criter.	-0.911566
F-statistic	1.550636	Durbin-Watson stat	1.314017
Prob(F-statistic)	0.225948		

Null Hypothesis: LNEXCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.349635	0.7806
Test critical values: 1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXCR)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 13:40
Sample (adjusted): 1984 2019
Included observations: 36 after adjustments

الملاحق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEXCR(-1)	0.002629	0.007519	0.349635	0.7289
D(LNEXCR(-1))	0.347995	0.164587	2.114356	0.0424
D(LNEXCR(-2))	-0.006720	0.175581	-0.038271	0.9697
D(LNEXCR(-3))	0.396067	0.166584	2.377580	0.0236

R-squared	0.237151	Mean dependent var	0.089328
Adjusted R-squared	0.165634	S.D. dependent var	0.152367
S.E. of regression	0.139177	Akaike info criterion	-1.001696
Sum squared resid	0.619851	Schwarz criterion	-0.825749
Log likelihood	22.03053	Hannan-Quinn criter.	-0.940286
Durbin-Watson stat	1.951821		

Null Hypothesis: D(LNEXCR) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.201332	0.0105
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNEXCR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 13:41
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXCR(-1))	-0.669580	0.159373	-4.201332	0.0002
C	0.107516	0.054108	1.987068	0.0548
@TREND("1980")	-0.002431	0.002124	-1.144324	0.2603

R-squared	0.335316	Mean dependent var	-0.002476
Adjusted R-squared	0.297334	S.D. dependent var	0.165638
S.E. of regression	0.138846	Akaike info criterion	-1.035246
Sum squared resid	0.674738	Schwarz criterion	-0.905963
Log likelihood	22.66967	Hannan-Quinn criter.	-0.989248
F-statistic	8.828300	Durbin-Watson stat	2.034362
Prob(F-statistic)	0.000787		

الملاحق

Null Hypothesis: D(LNEXCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.445697	0.0010
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNEXCR,2)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1984 2019
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNEXCR(-1))	-0.222720	0.159862	-1.393206	0.1729
D(LNEXCR(-1),2)	-0.416619	0.178434	-2.334859	0.0258
D(LNEXCR(-2),2)	-0.412580	0.157610	-2.617736	0.0133

R-squared	0.385082	Mean dependent var	-0.000515
Adjusted R-squared	0.347815	S.D. dependent var	0.170031
S.E. of regression	0.137314	Akaike info criterion	-1.053439
Sum squared resid	0.622219	Schwarz criterion	-0.921479
Log likelihood	21.96190	Hannan-Quinn criter.	-1.007381
Durbin-Watson stat	1.962654		

المصدر: مخرجات 10 EVIEWS

الملاحق

الملحق (3): اختبار جذر الوحدة في سلسلة MS باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: LNMS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.276127	0.0099
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNMS)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1988 2019
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
LNMS(-1)	-0.403958	0.094468	-4.276127	0.0003	
D(LNMS(-1))	0.005327	0.149231	0.035696	0.9718	
D(LNMS(-2))	-0.058932	0.148483	-0.396892	0.6953	
D(LNMS(-3))	0.243092	0.146684	1.657248	0.1117	
D(LNMS(-4))	0.312778	0.156281	2.001383	0.0578	
D(LNMS(-5))	0.450335	0.179264	2.512136	0.0198	
D(LNMS(-6))	0.399355	0.189369	2.108871	0.0466	
D(LNMS(-7))	0.102508	0.189179	0.541856	0.5934	
C	9.308062	2.197321	4.236097	0.0003	
@TREND("1980")	0.026077	0.005723	4.556543	0.0002	
R-squared		0.624259	Mean dependent var		0.029847
Adjusted R-squared		0.470547	S.D. dependent var		0.180650
S.E. of regression		0.131447	Akaike info criterion		-0.970115
Sum squared resid		0.380125	Schwarz criterion		-0.512073
Log likelihood		25.52184	Hannan-Quinn criter.		-0.818287
F-statistic		4.061223	Durbin-Watson stat		2.251348
Prob(F-statistic)		0.003497			

المصدر: مخرجات 10 EVIEWS

الملحق (4): اختبار جذر الوحدة في سلسلة GEXP باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: LNGEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.227999	0.8905
Test critical values: 1% level	-4.211868	
5% level	-3.529758	

الملاحق

10% level -3.196411

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNGEXP)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 14:50
 Sample (adjusted): 1981 2019
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGEXP(-1)	-0.077865	0.063408	-1.227999	0.2274
C	1.772553	1.420301	1.248012	0.2201
@TREND("1980")	0.004081	0.003522	1.158806	0.2542
R-squared	0.042174		Mean dependent var	0.040818
Adjusted R-squared	-0.011039		S.D. dependent var	0.143845
S.E. of regression	0.144637		Akaike info criterion	-0.955376
Sum squared resid	0.753115		Schwarz criterion	-0.827410
Log likelihood	21.62984		Hannan-Quinn criter.	-0.909463
F-statistic	0.792550		Durbin-Watson stat	1.473149
Prob(F-statistic)	0.460429			

Null Hypothesis: LNGEXP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.757037	0.9791
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNGEXP)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 14:51
 Sample (adjusted): 1981 2019
 Included observations: 39 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGEXP(-1)	0.001738	0.000989	1.757037	0.0870
R-squared	-0.001293		Mean dependent var	0.040818
Adjusted R-squared	-0.001293		S.D. dependent var	0.143845
S.E. of regression	0.143938		Akaike info criterion	-1.013560
Sum squared resid	0.787291		Schwarz criterion	-0.970904
Log likelihood	20.76441		Hannan-Quinn criter.	-0.998255
Durbin-Watson stat	1.524245			

الملاحق

Null Hypothesis: D(LNGEXP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.648678	0.0033
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNGEXP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 14:53
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGEXP(-1))	-0.763411	0.164221	-4.648678	0.0000
C	0.021503	0.050252	0.427905	0.6713
@TREND("1980")	0.000475	0.002154	0.220716	0.8266

R-squared	0.381740	Mean dependent var	0.000270
Adjusted R-squared	0.346410	S.D. dependent var	0.179935
S.E. of regression	0.145469	Akaike info criterion	-0.942058
Sum squared resid	0.740638	Schwarz criterion	-0.812775
Log likelihood	20.89910	Hannan-Quinn criter.	-0.896060
F-statistic	10.80522	Durbin-Watson stat	2.008149
Prob(F-statistic)	0.000222		

Null Hypothesis: D(LNGEXP) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.486181	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNGEXP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 14:54
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

الملاحق

D(LNGEXP(-1))	-0.705153	0.157183	-4.486181	0.0001
R-squared	0.352305	Mean dependent var	0.000270	
Adjusted R-squared	0.352305	S.D. dependent var	0.179935	
S.E. of regression	0.144811	Akaike info criterion	-1.000811	
Sum squared resid	0.775898	Schwarz criterion	-0.957717	
Log likelihood	20.01542	Hannan-Quinn criter.	-0.985479	
Durbin-Watson stat	2.035662			

المصدر: مخرجات 10 EVIEWS

(الملحق 5): اختبار جذر الوحدة في سلسلة GDP باستخدام اختبار ADF

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.740041	0.7135
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 14:57
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	-0.088942	0.051115	-1.740041	0.0909
D(LNGDP(-1))	0.498894	0.151197	3.299618	0.0023
C	2.230492	1.273672	1.751230	0.0889
@TREND("1980")	0.002458	0.001433	1.714721	0.0955
R-squared	0.267038	Mean dependent var	0.027201	
Adjusted R-squared	0.202365	S.D. dependent var	0.021981	
S.E. of regression	0.019631	Akaike info criterion	-4.924111	
Sum squared resid	0.013103	Schwarz criterion	-4.751734	
Log likelihood	97.55811	Hannan-Quinn criter.	-4.862780	
F-statistic	4.129040	Durbin-Watson stat	2.100293	
Prob(F-statistic)	0.013390			

الملاحق

Null Hypothesis: LNGDP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.755636	0.9980
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNGDP)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 14:58
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP(-1)	0.000572	0.000208	2.755636	0.0091
D(LNGDP(-1))	0.453788	0.150836	3.008479	0.0048
R-squared		0.200923		
Adjusted R-squared		0.178727		
S.E. of regression		0.019920		
Sum squared resid		0.014285		
Log likelihood		95.91721		
Durbin-Watson stat		1.998125		
		Mean dependent var		0.027201
		S.D. dependent var		0.021981
		Akaike info criterion		-4.943011
		Schwarz criterion		-4.856822
		Hannan-Quinn criter.		-4.912346

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.569812	0.0461
Test critical values: 1% level	-4.219126	
5% level	-3.533083	
10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LNGDP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 09/18/20 Time: 14:59
 Sample (adjusted): 1982 2019
 Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.546745	0.153158	-3.569812	0.0011

الملاحق

C	0.014291	0.007890	1.811209	0.0787
@TREND("1980")	1.58E-05	0.000300	0.052672	0.9583
R-squared0.267821		Mean dependent var-0.000568		
Adjusted R-squared0.225982		S.D. dependent var0.022951		
S.E. of regression0.020192		Akaike info criterion-4.891436		
Sum squared resid0.014270		Schwarz criterion-4.762153		
Log likelihood95.93728		Hannan-Quinn criter.-4.845438		
F-statistic6.401262		Durbin-Watson stat1.997949		
Prob(F-statistic)0.004274				

Null Hypothesis: D(LNGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.962202	0.0487
Test critical values: 1% level	-2.627238	
5% level	-1.949856	
10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/18/20 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1984 2019
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNGDP(-1))	-0.178592	0.106362	-1.679095	0.1026
D(LNGDP(-1),2)	-0.341558	0.171096	-1.996294	0.0542
D(LNGDP(-2),2)	-0.183363	0.161165	-1.137731	0.2634
R-squared0.236533		Mean dependent var-0.001240		
Adjusted R-squared0.190262		S.D. dependent var0.022868		
S.E. of regression0.020577		Akaike info criterion-4.849588		
Sum squared resid0.013973		Schwarz criterion-4.717628		
Log likelihood90.29258		Hannan-Quinn criter.-4.803530		
Durbin-Watson stat1.979835				

المصدر: مخرجات 10 EViews

ملخص:

استهدف هذه الدراسة تحليل أثر التضخم على قيمة الدينار الجزائري حيث تناول الجانب النظري مفاهيم التضخم وانواعه واهم اسبابه واثاره واساليب معالجته ومختلف النظريات المفسرة له .
المرحلة الثانية عالجت دراسة التضخم وقيمة العملة التي تميزت بمحددات التضخم والتمايز في اسعار الصرف واسعار الفائدة، بينما الجانب التطبيقي تم تحليل معطيات التضخم وسعر صرف الدينار على فترة 1980-2019، وبعدها الى قياس الاثر، اين توصلت النتائج النهائية باستعمال نموذج ARDL الى ان التضخم يؤثر فعلا على قيمة الدينار الجزائري.
الكلمات المفتاحية: تضخم - سعر صرف - نموذج ARDL.

Abstract :

This study aimed to analyse the impact of inflation on the value of the Algerian dinar, where the theoretical side dealt with the concepts of inflation, its types, the most important causes and effects, methods of treating it, and the various theories explaining it.

The second stage dealt with the study of inflation and the value of the currency, which was characterized by the determinants of inflation and differentiation in exchange rates and interest rates, while the application side analysed the data of inflation and the exchange rate of the dinar over the period 1980-2019, and then to measure the effect, where did the final results arrive using the ARDL model that inflation affects Actually on the value of the Algerian dinar.

Key words: Inflation; Exchange rate; ARDL Model.